محاضرة (4): الفكر اللّسانيّ في التّراث:

تمهيد: يُؤكِّد التَّقاطع الحاصل بين الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة واللّسانيات الحديثة عند الغرب في العديد من المفاهيم اللّسانية، أسبقيّةَ الفكر اللّسانيّ في التّراث العربيّ في تحقيق العديد من النّتائج الّتي توصّلت إليها اللّسانيات في القرن العشرين. ويستلزم هذا التّقاطع الاعتراف بجهود الدّارسين العرب في تطوير البحث اللّسانيّ عامّة، من باب ردّ الفضل إلى أصحابه كما تقتضيه الحقيقة العلميّة. ومن النّتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة، ما تعلَّق بتحديد طبيعة اللّغة ومنها ما تعلَّق بمنهج الدّراسة اللّسانيّة، ومنها ما تعلَّق بإجراءات التّحليل اللّسانيّ، ومنها ما تعلَّق بطريقة اكتساب اللّغة، ومنها ما تعلَّق بالتّطور اللّغويّ، ومنها ما تعلَّق ببعض المفاهيم اللّسانيّة الّتي توصّلت إليها نظريّات البحث اللّسانيّ في القرن العشرين:

أوّلا- تحديد طبيعة اللّغة: يُعَدُّ ابن جنّي (392هـ) أوّل من عرّف اللّغة بشكل يتلاءم مع طبيعتها في (باب القول على اللّغة وما هي) بقوله: "أمّا حدّها؛ فإنّها أصوات يُعبِّر بها كلّ قوم عن أغراضهم."[1] ويتّفق هذا التّعريف، مع تعريف دي سوسور (F. D. Saussure) الّذي عرّف اللّغة على أساس أنّها "نظام من الرّموز الصّوتيّة أو مجموعة من الصّور اللّفظيّة، تُختَزَن في أذهان أفراد الجماعة اللّغويّة وتُستَخْدَم للتّفاهم بين أبناء مجتمع معيّن، ويتلقّاها الفرد من الجماعة الّتي يعيش معها عن طريق السّماع."[2] حيث يقوم كلّ من التّعريفين على ثلاث صفات، تمّ من خلالها تحديد طبيعة اللّغة، وهي:

- اللّغة أصوات؛
- اللّغة وظيفتها التّعبير؛
- اللّغة تختلف باختلاف المجتمعات (الأقوام).

ويتّفق التّعريفان على الطّبيعة الصّوتيّة للّغة، باعتبار أنّها منطوقة/ مسموعة. والطّبيعة الاجتماعيّة باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة لا توجد إلا في مجتمع من المجتمعات، ولهذا تختلف اللّغات باختلاف المجتمعات، وتتعدّد بتعدّدها. والوظيفة التّعبيريّة لها باعتبارها وسيلة للتّواصل والتّفاهم.

ثانيا- منهج الدّراسة اللّسانيّة: اعتبرت اللّسانيات المنهجَ الوصفيَّ المنهجَ الأنسب لدراسة اللّغات بصفة عامّة، وهو المنهج الذي ظلّ مسيطرا على الدّراسات اللّسانيّة الأوربية والأمريكيّة، على مدار

---

[1]- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج1، ص33.

[2]- حاتم صالح الضّامن، علم اللّغة، دط. بغداد: 1989، بيت الحكمة، ص32.

النّصف الأوّل من القرن العشرين. وقد كان العرب السّابقين إلى اختيار هذا المنهج في دراساتهم اللّغويّة فأوّل ما تعرّضوا له من دراستهم للّغة العربيّة، هو تحديد المدوّنة اللّغويّة الفصيحة؛ حيث وضعوا للفصاحة شروطا مكانيّة وزمانيّة للاستشهاد، وهي تشتمل مَكانيًّا على بعض قبائل العرب التي لم تخالط العجم، فمن "الّذين عنهم نُقِلت اللّغة العربيّة وبِهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللّسانُ العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الّذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ، ومعظمه... ثمّ هُذَيْل، وبعض كِنانة وبعض الطّائيّين، ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم."[1] أمّا زمانيًّا فقد امتدّ زمن الاستشهاد من مائة وخمسين قبل الهجرة (150 ق هـ) إلى مئة وخمسين بعد الهجرة (150هـ) في الحواضر، وامتدّت إلى القرن الرّابع الهجريّ (04هـ) في البوادي.[2]

ويُعَدُّ هذا التّحديد للمدونة اللّغويّة الفصيحة، من إجراءات المنهج الوصفيّ الذي اعتمدته اللسانيات منهجا للدّراسة، والّذي يعتمد بدوره على حصر المدوّنة اللّغويّة، باعتبار اللّغة ظاهر اجتماعيّة تخضع لثنائية الثّبات والتّغير، فهي ثابتة في مرحلة معيّنة متغيّرة عبر الزّمن. ويمكن أن نعتبر بهذا أنّ مجمل الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة، وعلى رأسها النّحو العربيّ في نشأته، هي دراسة وصفيّة، وفي هذا يقول دي سوسير: إنّ "كلّ ما أطلقوا عليه اسمَ (النّحو) إنّما هو تابع إلى الآنيّة؛ لأنّ مختلف العلاقات الّتي هي من مشمولات النّحو، لا تقوم إلا بالاعتماد على حالات اللّغة."[3] كما أضاف في سياق آخر قائلا: "يَهتَمُّ النّحو بدراسة اللّغة؛ من حيث هي نظام متكوِّن من وسائل التّعبير، فقولك نحويّ يضاهي قولك آنيٌّ."[4] ويؤكِّد هذان القولان أنّ النّحو العربيّ، أسبقُ من اللّسانيات في اتّخاذ المنهج الوصفيّ منهجا للدّراسة اللّغويّة، وهو بذلك لا يتعارض مع اللّسانيات؛ من حيث الموضوع والمنهج، باعتبار أنّ كلاهما يشتركان في اللّسان موضوعا للدّراسة اللّسانيّة، والوصف منهجا لهذا النّوع من الدّراسة، وهو المنهج الذي اعتمدته اللّسانيّات في أوربا مطلع القرن العشرين.

ثالثا- مستويات التّحليل اللّسانيّ: يُعَدُّ التّحليل اللّسانيّ من الإجراءات الّتي اعتمدتها اللّسانيات في مطلع القرن العشرين، بهدف تبسيط المعرفة المُتعلِّقة بموضوع دراستها، والّذي هو اللّسان؛ لتقريبه إلى القارئ بصفة عامّة، غير أنّ هذا النّوع من الإجراء في الدّراسة اللّغويّة، قد سبق اللّسانياتِ إليه

---

[1]- عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلميّة، ج1، ص167.

[2]- ينظر: محمّد خان، مدخل إلى أصول النّحو، دط. الجزائر: دت، شركة دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص8.

[3]- F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, sé. Algérie: 2002 Editions Talantikit, p149.

[4]- Ibid, p199.

الدّارسون العرب في دراساتهم اللّغويّة، الّتي اعتمدوا فيها على تحليل اللّغة إلى مستويات أقلّ تجريدا بهدف تيسير دراستها، بدءا بالمستوى الصّوتي، فالصّرفيّ، فالمعجميّ، فالتّركيبيّ. ووضعوا لكلِّ مستوى من هذه المستويات علما خاصّا به، يُعنَى بدراسته ورصد قوانينه. فعلم الأصوات وُضِع لدراسة الأصوات العربيّة؛ من حيث خصائصها ومخارجها، وعلم الصّرف وُضِع لدراسة أبنية الكلم العربيّة في تصاريفها، وعلم المعاجم لشرح مفرداتها، وعلم النّحو لدراسة تراكيبها.

رابعا- طريقة اكتساب اللّغة: تُعَدُّ طريقة اكتساب اللّغة عند الإنسان* من المباحث الّتي عالجتها اللّسانيات في القرن العشرين، غير أنّه قد سبقها إلى الحديث عن هذا الموضوع أحمد ابن فارس (395هـ) في كتابه (فقه اللّغة وسرُّ العربيّة) مشيرا إلى تعدّد طرائق اكتساب اللّغة عند الإنسان، بدءا بالاستماع، فالتّعلم، فالسّماع؛ حيث قال في (باب القول فِي مأخذ اللّغة): "تُؤخَذ اللّغة اعتياداً كالصّبي العربيّ يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللّغة عنهم عَلَى مرِّ الأوقات. وتُؤخَذ تلقُّناً من مُلقِّن، وتُؤخَذ سماعاً من الرُّواة الثِّقات ذوي الصِّدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون."[1] ويكون أحمد بن فارس بهذا أَسْبَق في القول باكتساب اللّغة عن طريق السَّماع، من أصحاب نظريّة الاكتساب* اللغويّ في البحث اللّسانيّ؛ حيث نظر في طبيعتها الصّوتية، فوجد أنّ أنسب الطّرائق لاكتسابها هو الاستماع، مع إمكانية تعلّمها عن طريق التّلقين.

خامسا- اعتباطية العلاقة بين الدّال والمدلول: كان عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أوّل من أشار في كتابه (دلائل الإعجاز) إلى علاقة اللّفظ بالمعنى، أو علاقة الدّال بالمدلول بمفهوم اللّسانيات، في تفريقه بين قولنا (حروف منظومة) و(كلم منظومةٌ) بقوله: "وذلكَ أنَّ (نظْمَ الحروفِ) هو تَواليها في النُّطق، وليس نظمُها بمقتضى عن معنى، ولا النّاظمُ لها بمُقْتَفٍ في ذلك رَسْماً منَ العقلِ، اقتضَى أَنْ يَتَحرَّى في نظمِهِ لها ما تَحرَّاه. فلو أَنَّ واضع اللُّغة كان قد قال (ربضَ) مكان (ضرَبَ) لما كَانَ في ذلك

---

* يُقصَد بطريقة اكتساب اللّغة عند الإنسان، العمليات غير الإدراكيّة أو اللاشعوريّة الّتي تُسهِم في نمو اللّغة الأم عند الطّفل. والسّؤال الّذي تطرحه نظريات الاكتساب اللّغويّ في تفسير هذه الظّاهر، هو: ما هي العمليات الّتي تتدخل في نمو اللّغة الأم عند الطّفل في المراحل الأولى لنشأته. وهذا باعتباره يتعلّم لغته الأم دون اعتماد مخطّط تعليميّ لذلك.

[1]- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسُنَنِ العرب في كلامها، ص34.

* ظهر في أمريكا في النّصف الأوّل من القرن العشرين فريق من اللّسانيين، كانوا قد ذهبوا إلى أنّ اللّغة سلوك، وبالتّالي فإنّ **تعلّمها مكتسب** مثله مثل غيره من السّلوكات الّتي يعتادها الإنسان عن طريق التّكرار، والخطأ والمحاولة، والمثير والاستجابة. وقد أُطْلِق عليهم فيما بعد أصحاب النّظريّة السلوكية، ومن أعلامها سكنر (Skinner). في حين ظهر في النّصف الثّاني من القرن نفسه فريق من اللّسانيين، كانوا قد ذهبوا إلى أنّ **اللّغة فطريّة** وليست مكتسبة وصاحب هذه النّظريّة تشومسكي (Chomsky).

ما يؤدّي إلى فَسَاد. وأمّا (نظمُ الكَلِم) فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي في نظمِها آثارَ المعاني، وتُرتِّبها على حسبِ تَرتُّب المعاني في النَّفس. فهو إذن نظمٌ يُعتبَرُ فيه حالُ المنظوم بعضهُ معَ بعضٍ، وليسَ هو النَّظم الّذي معناهُ ضمُّ الشّيء إلى الشّيء كيف جاء واتَّفق."[1] وبذهاب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ العلاقة بين نظم الحروف ومعانيها، ليس سوى تواليها في النّطق، بعكس نظم الكلم الّتي يقتضي نظمُها ترتِيبَها وفق تَرَتُب معانيها في النّفس، يكون أسبق في القول باعتباطية* العلاقة بين الدال والمدلول في العلامة اللّغويّة. وذلك أن متكلّم اللّغة لو سُئِل لما وُضِع هذا اللّفظ لهذا المعنى، لَمَا أدرك العلاقة بينهما سوى أنّه يكتفي في تفسير ذلك بقوله: إنّ واضع اللّسان الأوّل جعله اسما لهذا المُسمَّى.

سادسا- التّطوّر اللّغويّ: يُعَدُّ التَّطور اللّغويّ من الظّواهر اللّغويّة الّتي عُنِيَت بها اللّسانيات، لِمَا لها من أثر على اللّغات الّتي تُمثِّل موضوع الدّراسة اللّسانية، وقد كان للعرب كذلك فضل السَّبق في الإشارة إلى هذه الظّاهرة، الّتي عُنِي بها غير واحد من الدّارسين العرب القدامى والمحدثين، لِمَا لها من تأثير على دلالة الألفاظ اللّغويّة في العربيّة. وأهمّ من عُنِي بها من الدّراسين القدامى ابن جنّي (392هـ) الّذي أشار في غير موضع من أبواب كتابه (الخصائص) إلى هذه الظّاهرة وأسباب حدوثها. ومن ذلك ما جاء به في (باب في هذه اللّغة: أ في وقتٍ واحدٍ وُضِعت أم تَلاحق تابع منها بفارِط) حيث قال: "فإنّها لا بُدَّ أنْ يكون وقع في أوّل الأمر بعضُها، ثمّ احْتِيج فيما بَعْدُ إلى الزّيادة عليه لحضور الدّاعي إليه، فَزِيد فيها شيئا فشيئا، إلا أنّه على قياس ما كان سَبَق منها في حروفه، وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه، لا يخالف الثّاني الأوّل، ولا الثّالث الثّاني كذلك متّصلا متتابعا."[2] أمّا أسباب بعض مظاهر هذا التّطور فيردّها ابن جني إلى "تأثّر العربيّة باللّغات المجاورة، إضافة إلى ميل المُتكلِّمين بها إلى ترك ما يُستثقَل من الكلام إلى ما هو أخفّ منه، وهو ما ردّده كثيرا في مبحثي الاستثقال والاستخفاف."[3] ويكون بهذا حسب ابن جنّي كلّ من التّأثّر اللّغويّ باللّغات المجاورة، وميل متكلّمي اللّغة إلى ما هو أخفُّ نطقا على اللّسان، سببا في هذه الظّاهرة اللّغويّة (التّطور اللّغويّ) الّتي يردّها الكثير من اللّسانيّين بما فيهم دي سوسور إلى السّبب نفسه.

---

[1]- أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدني بالقاهرة، ج1، ص49.

* يُقصَد باعتباطية العلاقة بين الدّال والمدلول في البحث اللّساني، عدم وجود تفسير منطقيّ يجمع بين الكلمة ومعناها، أو بعبارة أخرى بين الرّموز اللّغويّة لفظية كانت أم كتابية ومدلولاتها.

[2]- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج2، ص30-31.

[3]- ينظر: عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، ص108.

وتحدَّث كذلك بَعْدَ ابن جني عن ظاهرة التطوّر اللّغويّ ابن فارس (395هـ) الّذي خصّص بابا للحديث عن أسباب تطوّر دلالة الألفاظ، تحت اسم (الأسباب الإسلاميّة) "والسّبب الوحيد الّذي يراه ابن فارس لتطوّر العربيّة، هو تغيّر الحياة العربيّة بالإسلام؛ فالحياة الدّينيّة استتبعت وجود مصطلحات كثيرة، لم تكن معروفة من قَبْلُ، فانتقلت الألفاظ من معانيها اللّغويّة الأولى؛ للدّلالة على ما جدّ في الحياة العربيّة عن طريق الإسلام، كما عُرِف بعد ذلك بالمعنى اللّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ للّفظة."[1] ويكون بهذا كلّ من ابن جني وابن فارس، أوّل من تعرّض إلى ظاهرة تطوّر اللّغة واختلافها من زمن إلى زمن، باعتبار أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة لا تختلف في جوهرها عن الظّواهر الاجتماعيّة الأخرى الّتي تتأثّر بتأثّر الفرد، أو تقتضي التّطور والتّغير؛ لتستطيع مواكبة ما استجدّ من أحداث.

وممّن تعرّض إلى هذه الظّاهرة من الدّارسين المُحْدَثين، رمضان عبد التّواب في كتابه (التّطوّر اللّغويّ) وإبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) وفايز الدّاية في كتابه (علم الدّلالة العربيّ) وأحمد عبد الرّحمن حمّاد في كتابه (عوامل التّطوّر اللّغويّ).

سابعا- مبادئ النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة: تبنّت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة عدّة مفاهيم لسانيّة اعتبرتها جوهر النّظريّة. وقد أشار عدد غير قليل من الدّراسين العرب، إلى أنّها مبثوثةٌ في ثنايا الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، وبذلك يُشهَد للعرب السَّبقُ في الوصول إليها، ومن بين هذه المفاهيم:

1- البنية العميقة والبنية السّطحيّة: تُعَدّ البنية العميقة والبنية السّطحيّة من المفاهيم الأساسيّة التي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، في تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات. ويُعَدُّ تشومسكي أوّل اللّسانيين الّذين أشاروا إلى مفهوم البنية العميقة، الّتي ردّ من خلالها أصول البنى اللّغويّة في اللّغات إلى بنية منطقية واحدة، تعكس الملكة اللّغويّة عند سائر البشر.

وقد ذهب حسام البهنساوي إلى أنّه قد سبق تشومسكي إلى مفهوم البنية العميقة عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز) وهذا في مَعرِض حديثه عن الفرق بين النّظم والتّرتيب، والبناء، والتّعليق؛ حيث قال: "إنّ علما شامخا من أعلام تراثنا العربيّ، ألا وهو العلامة عبد القاهر الجرجاني، نَجِده وقد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدّقيقة، بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حين فرّق بين النّظم، والتّرتيب، والبناء، والتّعليق، فجعل النّظم للمعاني في النّفس -وهو تماما- البنية العميقة عند تشومسكي. أمّا البناء فهو البنية السّطحيّة الحاصلة بعد التّرتيب بواسطة

[1]- ينظر: عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، ص106.

الكلمات، كما أنّ التّعليق هو الجانب الدّلالي من هذه الكلمات الّتي في السِّياق"[1] والّتي نجد عبد القاهر الجرجاني يفصل في الفرق بينها؛ فجعل **النَّظم** للكلم، وهو ترتيبها في النّطق بحسب تُرتُّب معانيها في النّفس؛ حيث قال "أمّا نظْمُ الكَلِم فهو أنْ تقتفي في نظمِها آثارَ المعاني، وتُرتِّبها على حسبِ تَرَتُب المعاني في النّفس."[2] وجعل **التّرتيب** للحروف، وهو تواليها في النّطق؛ حيث قال: "وذلك أنّ نظْمَ الحُروفِ هو تَواليها في النّطق، وليس نظمُها بمقتضى عن معنى، ولا النّاظمُ لها بمُقْتَفٍ في ذلك رَسْماً منَ العقلِ اقتضَى أَنْ يَتَحرَّى في نظمِهِ لها ما تَحرَّاه. فلو أَنَّ واضع اللُّغة كان قد قال: (ربضَ) مكان (ضربَ) لَمَا كَانَ في ذلك ما يُؤدِّي إلى فَسَاد"[3] لأنّ وضع اللّغة لا يحتاج إلى ما يبرّر وضعها على هذا النّحو دون الآخر، ومتكلّم اللّغة بهذا ليس له أنْ يفسِّر العلاقة بين الألفاظ ومعانيها سوى بقوله: إنّ واضع اللّسان الأول وضعها على هذا النّحو.

أمّا **البِنَاء** فجعله للجمل؛ حيث يُبْنَى فيها الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، وفي هذا قال عبد القاهر الجرجانيّ: "وممّا هو بهذهِ المَنزلةِ في أنّك تَجِدُ المعنى لا يُستقيمُ، إلاَّ على ما جاءَ عليه من بناءِ الفعلِ على الاسم، قولُه تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الأعراف: 196]."[4] حيث بُنِي فيه الفعل (يَتَولَّى) على الضّمير المنفصل (هو) ممّا يدلّ على أنّ البناء خاصّ بالجمل الّتي يُبْنَى فيها الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، باعتبارهما اللّذين يمكن أنْ يُبْنى فيهما أحدهما على الآخر من بين الكلم العربيّة، دون الحرف الّذي لا يتحقّق فيه ذلك. وأمّا **التّعليق** فجعله للكلم في معانيها وهو مجيء بعضها بسبب من بعض؛ حيث قال: "لأنّه ليس مِنْ عاقلٍ يَفْتَح عينَ قلبِهِ، إلاَّ وهو يَعْلَمُ ضرورةً أنَّ المعنى في ضَمِّ بعضِها إلى بعْضٍ، تعليقُ بعضِها ببعضٍ وجَعْلُ بعْضِها بسَببٍ من بعض، لا أنْ يُنطَق بعضها في أَثر بعضٍ، مِنْ غير أنْ يكونَ فيما بينها تَعلُّقٌ. ويَعْلَمُ كذلك ضرورةً إذا فكرَّ، أنَّ التّعلُّقَ يكونُ فيما بين معانيها لا فيما بينها أَنفُسِها."[5] لأنّ المعاني هي الّتي يقتضي بعضها لبعض في

---

[1]– حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، دط. القاهرة: 1994، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، ص30–31.

[2]– أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدنيّ بالقاهرة، ج1، ص49.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص49.

[4]– المرجع نفسه، ج1، ص137.

[5]– المرجع نفسه، ج1، ص466.

الكلام، كاقتضاء الفعل للفاعل والمفعول، والشّرط للجزاء، والقسم للجواب وغيرها. وعلى هذا يكون التّعلّق فيما بين المعاني، لا فيما بين الكلم الّتي لا تكُون في هذا المقام سوى دالة على هذا التّعلّق.

ويكون بهذا –حسب حُسَام البهنساوي وغيره ممّن حذوا حذوه– لعبد القاهر الجرجانيّ السَّبقُ في التّمييز بين نوعيِّ البنى، والنّظر إلى اللّغة نظرة عقليّة في جعله النّظمَ للكلم الّذي هو ترتيبها في الكلام بحسب ترتّب معانيها في النّفس، وهو ما يقابل البنية العميقة عند تشومسكي، والبناءَ للجمل الذي هو بناء الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم أو بناء الاسم عليهما معا، وهو ما يقابل البنية السّطحية عند تشومسكي كذلك.

2– القواعد التّحويليّة: تُعَدُّ كذلك القواعد التّحويليّة من المفاهيم الأساسيّة التي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، في تفسيرها التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات. وقد عرفت هذه النّظريّة في بدايتها عدّة تحويلات، تمَّ من خلالها تفسير هذا التّنوع في البنى اللّغويّة، أهمّها: الزّيادة، والحذف والنّفيّ، والتّقديم، والاستفهام، والبناء للمجهول، إلا أنّه "قد اختزلت مُجْمَل هذه التّحويلات في مرحلة النّظريّة الأنموذجيّة المُوسَّعة، في قاعدة واحدة هي قاعدة (انقل أ) إذا كانت (أ) مقولة كبرى."[1] ويخضع هذا النّقل لجملة من القيود الّتي تتعلَّق بميدان التّحويل، وصورة التّحويل، والبنية النّاتجة عن هذا التّحويل.

وقد ذهب كذلك غير واحد من الدّراسين العرب إلى أنّ للعرب الأسبقيّةَ في التّعرّض إلى مفهوم التّحويل، فيما تعرّضوا إليه من مباحث علم البلاغة: كالخبر والإنشاء، والذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، وغيرها من مباحث علم المعاني. فقد ذهب حسام البهنساوي إلى أنّ "هذه القواعد لم تكن بعيدة عن إدراك عبد القاهر؛ حيث عرضها في كتابه القيِّم دلائل الإعجاز، وبيّن دورها الفعّال، في إلقاء الضّوء على التّراكيب النّحويّة. فلقد عرض باقتدار لقواعد التّقديم، وبين أنّ التّقديم يأتي على وجهين: تقديم على نية التّأخير، وتقديم لا على نية التّأخير... كما تعرّض لقواعد الحذف، وذكر أنّها تكون إجباريّة واختياريّة... وعرض للزّيادة مبيّنا أهمّيتها في الكلام."[2] وتشترك بهذا –حسب حُسَام البهنساوي– بعض مباحث علم المعاني كالخبر والإنشاء، والذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، الّتي عرضها عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه (دلائل الإعجاز) مع مفهوم التّحويل الّذي اعتمدته النّظريّة

---

[1]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: رابح بوحوش، جامعة باجي مختار–عنّابة، الجزائر: 2013، ص262.

[2]– ينظر: حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص43–46.

التّوليديّة التّحويليّة، في تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات، ما يؤكّد أسبقيّة الجرجانيّ إلى مفهوم التّحويل الّذي اعتمدته هذه النّظريّة.

3- الجمل القواعديّة: يُعَدُّ تشومسكي كذلك أوّل اللّسانيين الّذين أشاروا إلى صفة القواعديّة في الجمل، في تفسيره عملية إنتاج الجمل عند المتكلّم/ المستمع المثالي، الذي ينتمي إلى جماعة لغويّة والّذي يتميّز بدوره –حسب تشومسكي– بالقدرة على تمييز الجمل القواعديّة من الجمل غير القواعديّة اعتمادا على ما يُسمَّى بالكفاءة اللّغويّة.

وقد أشار كذلك حسام البهنساوي إلى أنّ لسيبويه السَّبقَ في التّمييز بين هذين النّوعين من الجمل فيما جاء به في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) حيث قال: "فمنه **مستقيم حسنٌ**، و**مُحَال**، و**مستقيم كذب**، و**مستقيم قبيح**، وما هو **مُحَال كذب**. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ، وسآتيك غداً. وأمَّا المُحَال فأنْ تَنقُض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المُحَال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ."[1] وذهب بهذا حسام البهنساوي وغيره اعتمادا على ما جاء به سيبويه في هذا الباب، إلى أنّ سيبويه كان أسبقَ في القول بأصوليّة الجمل أو قواعديّتها لدى المتكلِّم/ المستمع المثاليّ بتعبير تشومسكي؛ حيث قال: "إنّ موازنة فاحصة مُدَقِّقَة بين ما ذكره سيبويه عن استقامة الكلام واستحالته والّذي قسَّمه إلى خمسة أقسام... تُؤَكِّد لنا بوضوح مدى الصّلة بين مصطلحي: الكلام المستقيم والكلام المحال عند سيبويه، وبين مصطلحي الكلام الأصوليّ والكلام غير الأصولي عند تشومسكي."[2] واللّذان يَعتمِد فيهما المُتكلِّم/ المستمع المثاليّ على حدسه في التّمييز بينهما.

4- المكوِّن الدّلاليّ: يُعَدُّ المُكوِّن الدّلاليّ من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في المرحلة الثّانية من تطوّرها، وهي مرحلة النّظريّة النّموذجيّة، معتبرة أنّ الدّلالة تُعَدُّ مُكوِّنا أساسا من مكوّنات النَّحو. غير أنّ حسام البهنساوي كان قد ذهب إلى أنّ عبد القاهر الجرجاني كان أوّلَ منْ تحدّث عن علاقة الدّلالة بالنّحو في حديثه عن نظريّة النّظم. وبالتّالي يكون أَسْبَقَ من تشومسكي في اعتبار الدّلالة جزءا من النّحو؛ حيث قال: "لقد حسم عبد القاهر قضية ربط النّحو بالدّلالة، وبين أهمّية هذا الرّبط، وضرورة اعتماد المُكوِّن التّركيبيّ على المكوِّن الدّلاليّ. تلك العلاقة الّتي تأخّرت النّظريّة

---

[1]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، ط3. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي، ج1، ص25–26.

[2]– حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص47–48.

التّوليديّة التّحويليّة في إدراكها، ومعرفة أهمّيتها، إلى ظهور كتاب تشومسكي الثّاني (مظاهر النّظريّة النّحويّة) الّذي ظهر بعد كتابه الأوّل بعشر سنوات؛ حيث أدرك تشومسكي ضرورة إدخال المُكوِّن الدّلاليّ باعتباره مُكوِّنا تفسيريّا، من أجل إلقاء الضّوء على المُكوِّنات التّركيبيّة، الّتي يحدث فيها خرق في قواعد تصنيفها الجزئيّ، بخروجها عن قواعدها المألوفة، وصُور البنائيّة المألوفة، من أمثلة التّراكيب المجازيّة على شتى أنواعها، والتّراكيب الملتبسة الّتي تَحتْمل أكثر من مدلول واحد في بنيتها السَّطحيّة."[1] ويكون بهذا أيضا –حسب حُسَام البهنساوي– عبد القاهر الجرجانيّ أسبقُ في اعتبار الدّلالة جزءا لا يتجزّأ من النّحو، من تشومسكي صاحب هذه الفكرة في اللّسانيات.

5- نظريّة الرّبط: تُعَدُّ نظريّة الرّبط من النّظريّات الّتي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في المراحل المتأخّرة من تاريخها؛ "وهي واحدة من النّظريَّات القالبيّة التي اقترحها تشومسكي في إطار المبادئ والوسائط، لتحديد العلاقة البنويَّة التي تربط بين العناصر المضمرة وسوابقها في البنية السّطحيّة بعد أنْ اعتبرت أنّ الرَّبط يَتِمُّ في هذا المستوى من البنى اللّغويّة. وتقوم نظريّة الرّبط أساسا على نظريّة العامل، الّتي تخضع من خلالها إلى جملة من القيود، أهمّها:[2]

أ- كلّ عائد مربوط في مقولته العاملة.

ب- كلّ ضمير حرّ في مقولته العاملة.

ج- العبارات المحيلة حرّة.

وقد ذهب كذلك حسام البهنساوي إلى أنّ للعرب السَّبقَ في التّقعيد للرّبط وتحديد أدواته، وإنْ لم يكونوا قد اعتنوا به العناية اللازمة، وذكر أنّ ممن اعتنوا بالرّبط والبحث في أدواته من الدّارسين المتأخّرين: ابن السّراج (316هـ) وابن يعيش (385هـ) وابن القيّم (751هـ) وابن هشام (761هـ) الّذين تعرضوا لمواضع الرّبط وأدواته في اللّغة العربيّة. كما ذهب حسام البهنساوي إلى "أنّ هذه الإشارات المبثوثة هنا وهناك حول الرّبط عند العلماء العرب، تتّفق في كثير من أصلها، وطريقة تناولها، مع النّظريّات اللّغويّة الحديثة، فلقد أولت النّظريّات اللّغويّة الحديثة وبخاصة النّظريّة التّوليدية التّحويليّة، اهتماما واضحا بقيمة الرّبط وأهميته، باعتباره نظريّة من النّظريّات الّتي استحدثتها في مراحل تطوّرها الأخيرة، بهدف إحكام التّحليلات اللّغويّة على مستوى التّراكيب السّطحيّة."[3] وتتّفق بهذا كذلك

---

[1]- حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص37.

[2]- ينظر: عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص46.

[3]- حسام البهنساوي، أنظمة الرّبط في العربيّة، ط1. القاهرة: 2003، مكتبة زهراء الشّرق، ص16.

–حسب حُسَام البهنساوي– دراسة العرب لمواضع الرّبط وتحديد أدواته، مع ما جاءت به النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة تحت نظريّة الرّبط، ما يُؤكِّد أسبقية العرب في التّعرض إلى مفهوم الرّبط الّذي يُعَدُّ ظاهرة من الظّواهر النّحويّة.

6– نظريّة العامل: يُعَدُّ العامل من المفاهيم الأساسيّة الّتي أضافتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، بعد التّعديلات الّتي عرفتها في مراحلها الأخيرة. "وتظهر أهمّية هذه النَّظريَّة في تفسير بعض الظَّواهر النّحويّة في اللُّغات كتَعْيين الحالة الإعرابيّة، والرّبط بين الضّمير وما يعود عليه، والعناصر الفارغة وبعض الحدود الموضوعة على الحركة."[1] ويمكن النّظر إلى العامل من خلال مُجْمَل القيود الّتي وُضِعت شرطا على الرّبط –المعادة هنا للتّذكير– على أساس أنّه أحدُ مكوِّنات البنية المُركّبيَّة في النّحو، باعتباره يُمثِّل في هذه البنيةِ المُتحكِّمَ في الرّبط:[2]

أ– كلّ عائد يجب أنّ يُرْبَط في مقولته العامليّة.

ب– كلّ ضمير يجب أنْ يكون حرًّا في مقولته العامليّة.

ج– كلّ تعبير محيل حرّ.

وقد ذهب غير واحد من الدّارسين العرب إلى أنّ هذه النّظريّة قد سبق تشومسكي إليها الخليل بن أحمد الفراهيدي، الّذي جعل الإعراب بسبب من العامل، بعد أنْ أدرك تأثير الكلم بعضها في بعض؛ حيث ذهب حسام البهنساوي إلى القول: "وإذا كانت هذه النّظريّة تمثّل الكفاءة التّوليديّة المثلى الّتي توصّلت إليها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، بعد جهد وعمل ومثابرة، امتدّ إلى ما يقرب من ربع قرن فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف؛ لتكلّل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإنّ الخليل بن أحمد قد أدرك أهمّية العامل وقدرته، قبل ألف عام أو يزيد، وأنّه أدرك أهمّيته منذ البداية في دراسته للأصوات، ومن ثمّ فإنّ تشومسكي وإنْ كان قد انتهى بنظريّة العامل، فإنّ الخليل قد ابتدأ بها."[3] بعد ما أدرك تأثير الكلم في بعضها البعض. وتؤكّد نظريّة النّحو العربيّ الّتي أسّس لها الخليل في قيامها على نظريّة العامل أسبقيّة العرب في التّعرّض إلى مفهوم العامل، من تشومسكي الّذي اعتمده في المراحل المتأخّرة من تاريخ النّظريّة، بهدف تحقيق الكفاية الوصفيّة للظّواهر النّحويّة في اللّغات.

---

[1]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص151.

[2]– ينظر: حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص56.

[3]– المرجع نفسه، ص60.

تطبيق:

س1- هل يمكن تصنيف مجمل البحوث اللّسانيّة الّتي تعمل على إثبات أسبقيّة الدّرس اللّغويّ القديم في تحقيق العديد من النتائج الّتي توصّلت إليها نظريّات البحث اللّسانيّ، ضمن البحوث الإبستمولوجيّة أم البحوث اللّسانيّة؟ ولماذا؟

س2- تُعَدُّ اللّسانيات العربيّة أسبقَ من اللّسانيات الغربيّة في اعتبار المنهج الوصفيّ المنهج الأنسب لدراسة اللّغة، اشرح ذلك؟

س3- اعتمد على قدراتك المعرفيّة بالتّراث في استنباط بعض النّتائج الّتي تتقاطع فيها الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة مع اللّسانيات الحديثة؟

محاضرة (5): المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة:

تمهيد: ظهرت النّظريّة الخليليّة الحديثة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، عند ما شرع العديد من اللّسانيين العرب، في تطبيق نظريات البحث اللّسانيّ على اللّغة العربيّة، فتصدّى عبد الرّحمن الحاج صالح ببحوثه اللّسانيّة، محاولا إثبات كفاءة نظريّة النّحو العربيّ في وصف الظّواهر اللّغويّة في العربيّة مُقارَنة بنظريات البحث اللّسانيّ، بعد أنْ "حاول منذ ما يقارب ثلاثين سنة أنْ يُحلِّل ما وصل إلينا مِنْ تراث فيما يخصّ ميدان اللّغة، وبخاصّة ما تركه لنا سيبويه (180هـ) وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الّتي سمّاها بالخليليّة. وكلّ ذلك بالنَّظر في الوقت نفسه إلى ما توصّلت إليه اللّسانيات الغربيّة... لا سيما في أيّامنا هذه؛ حيث ظهرت النّظريات الكثيرة والمناهج العلميّة العامّة؛ لدراسة الظّواهر اللّغويّة، وقد بدأت اللّسانيات الغربيّة تنتشر دراستها شيئا فشيئا في البلدان العربيّة."[1]

وقد تجلَّى عمل النّظريّة الخليليّة الحديثة بالنّسبة للبحث اللّسانيّ، في كونها قدّمت "قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيديّ (170هـ) وتلميذه سيبويه (180هـ) خاصّة، وجميع مَنْ جاء بعدهما من النُّحاة الّذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرّابع الهجريّ، كشروح كتاب سيبويه وغيرها. أضف إلى ذلك البحوث الّتي كتبها بعض العباقرة من العلماء، كالسّهيليّ (581هـ) وعبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) والرّضيّ الأستراباذيّ (686هـ) وغيرهم."[2]

وقد اعتمدت النّظريّة الخليليّة الحديثة على غرار هؤلاء النّحاة، اللّفظَ أساسا للتّحليل اللّسانيّ لا المعنى، معتبرة أنّ المعنى مجال بحثه يختلف عن مجال بحث النّحو، لأنّ "النّحو العربيّ أصولٌ أو قوانينُ تضبط التّراكيب السّليمة، مع بيان مدلولاتها الوضعيّة، فهو يَخُصُّ اللّفظ الموضوع للدّلالة على المعاني* ولهذا فإنّ الحدّ الإجرائيّ قد استُغِلّ أكثر من غيره في علاج اللّفظ. أمّا المعاني في ذاتها فإنّه قد

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدّة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ط1. بيروت: 1991، دار الغرب الإسلاميّ، ص367–368.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، ص5.

* تنقسم دلالة اللّفظ حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة إلى أصل وفرع؛ وهي بذلك ثلاثة أنواع: "دلالة اللّفظ، ودلالة المعنى ودلالة الحال. ودلالة اللّفظ وهي الأصل، وهي الّتي يقتضيها اللّفظ بالوضع، فالمعنى هنا وضعيّ، ثمّ تأتي الدّلالات الفرعيّة وهي دلالة المعنى، ويسمّيها عبد القاهر (معنى المعنى) وهي الّتي يقتضيها المعنى الوضعيّ، لكن من حيث هو

استُغِل أيضا في علاجها، لكن في علم آخر وهو علم البلاغة."[1] وقد اعتمدت على هذا الأساس النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحليلها للّفظ، على عدّة مفاهيم اِعتُبِرت المفاهيمَ الأساسيّة لهذه النّظريّة، وهي تعكس الإجراءات النّظريّة الّتي قام بها النّحاة الأوائل في تحليلهم لهذا النّوع من المستويات اللّغويّة (اللّفظ). وأهمّ هذه المفاهيم: الاستقامة، واللّفظة، والكلمة، والأصل والفرع، والموضع، والمثال، والعلامة العدميّة والعامل، والتّصدير، والباب:

1- الاستقامة: تُطْلَق صفة الاستقامة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على الكلام في ألفاظه لا في معانيه، ويُقصَد بها مجيء الكلام وفقا لقواعد اللّغة الموصوفة بغضّ النّظر عن معناه. وقد وقَفَ عبد الرّحمن الحاج صالح في تحديده معنى الاستقامة في هذه النّظريّة، على ما جاء به سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) حيث قال: "فمنه **مستقيم حسنٌ** و**مُحَال**، و**مستقيم كذب**، و**مستقيم قبيح** وما هو **مُحَال كذب**. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً. وأمَّا المُحَال فأنْ تَنقُض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمسِ. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قدْ زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المُحَال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ."[2] واعتمد سيبويه في تمييزه بين أقسام الكلام على ثلاث صفات هي الاستقامة، والاستحالة، والكذب؛ فجعل الاستقامة للكلام في ألفاظه على اختلاف مستوياته بين المستقيم الحسن، والمستقيم المُحَال، والمستقيم الكذب والمستقيم قبيح، والمستقيم المُحال الكذب. وجعل الاستحالة والكذب للكلام في معانيه، على اختلافها بين المحال والكذب. مع الإشارة إلى أنّ الاستحالة والكذب في المعنى لا تُخرِجان الكلام عن باب الاستقامة الخاصّة باللّفظ.

وقد حلّل على إثر هذا القول عبد الرّحمن الحاج صالح، المبدأ الأوّل للنّظريّة الخليليّة الحديثة الّتي تشترط في الكلام الاستقامة في اللّفظ، بغض النّظر عن المعنى؛ من حيث استحالته أو كذبه، مُميِّزا بين "السّلامة الخاصّة **باللّفظ**: المستقيم الحسن أو المستقيم القبيح، والسّلامة الخاصّة **بالمعنى**: المستقيم/ المُحَال... بهذه الكيفيّة:

معنى وطريقها العقل لا الوضع، وذلك مثل المجاز والكناية وغيرها. ودلالة الحال وهي الّتي يقتضيها حال الخطاب." ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص90-91.

[1]- ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص72.

[2]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب سيبويه، الكتاب، ج1، ص25-26.

– مستقيم حسن: سليم في القياس والاستعمال.

– مستقيم قبيح: خارج عن القياس، وقليل في الاستعمال وهو غير لحن.

– مُحَال: سليم في القياس والاستعمال، ولكنه غير سليم من حيث المعنى"[1]

ويُوضِّح هذا التّقسيم لمستويات الكلام –حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة– أنّ المستوى المعتمد في التّحليل اللّسانيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، هو اللّفظ المستقيم لا المعنى، بغض النَّظر عن حسنه أو قبحه أو استحالته أو كذبه؛ حيث "اعتَبَر الكلامَ المستقيمَ الكذبَ كلاماً مستقيماً، قبل أن يكون كذبا... على نحو ما جاء به سيبويه الّذي أقام في مجال تحليل اللّغة، فاصلا واضحا بين الدّلالة والنّحو واعتبر أنّ الدّلالة لا تدخل في استقامة الكلام."[2] لأنّ مجال بحث النّحو يختلف عن مجال بحث الدّلالة الّتي يُعْنَى بها علم البلاغة؛ فالأوّل مجال بحثه اللّفظ في إعرابه، أما الثّاني فمجال بحثه اللّفظ في معانيه؛ وهو ما يفسِّر لنا فصل سيبويه بين الاستقامة من جهة والاستحالة والكذب من جهة، فالأولى صفة للّفظ والثّانيتان صفتان للمعنى، والإعراب منهما باعتباره أساسا للتّقعيد لكلام العرب وموضوعا لكتاب سيبويه ثمّ النّظريّة الخليليّة الحديثة بعده، يختّصّ باللّفظ لا المعنى.

2– اللّفظة (La Lexie): تُعَدُّ اللّفظة من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، أكبرُ من الكلمة وأقلّ من المستوى التّركيبيّ، وقد اقترح صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة عبد الرّحمن الحاج صالح، على اللّسانيّين الغربيّين إضافتها إلى جملة المفاهيم اللّسانيّة تحت اسم (Lexie) لغياب هذا المفهوم عندهم في نظريّات بحث اللّسانيّ.

ويُطْلَق مفهوم اللّفظة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على ما له إمكانية الانفصال والابتداء من بين مستويات اللّفظ، على أساس أنّهما الصّفتان اللّتان تميّزان ما يمكن أنْ يأخذ مفهوم اللّفظة مما يتعذر عليه أخذ ذلك في هذا المستوى من التّحليل اللّسانيّ؛ حيث يطلق كلّ منهما على "أقلِّ ما يُنْطَق به ممَّا يَنفصِل فيُسْكَتُ عنده ولا يلحق به شيء، أو يُبْتَدأُ فلا يَسبِقه شيء."[3] باعتبار أنّ من الكلم العربيّة الّتي تُمَثِّل مستوى من مستويات اللّفظ، ما هو قابل للابتداء دون الانفصال، ومنها ما هو قابل للانفصال دون

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص30–31.

[2]– حسام البهنساويّ، أهميّة الربّط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص51.

[3]– محمّد صاري "المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة" مجلّة اللّسانيات، الجزائر: 2005، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لترقية اللّغة العربيّة، ع10، ص12.

الابتداء، ومنها ما هو قابل للابتداء والانفصال معا، وهي بذلك تختلف فيما بينها؛ من حيث القابليّة للانفصال والابتداء، وفقا لما يلي:[1]

– الكلم الّتي تُبتدَأ ولا تَنفصِل عمّا بعدها، نحو: حروف الجرّ بالنّسبة للأسماء، وقد وسوف بالنّسبة للأفعال).

– الكلم الّتي لا تُبتدَأ وتَنفصِل عمّا بعدها، نحو: الضّمائر المتّصلة بالأسماء، والضّمائر المتّصلة بالأفعال).

– الكلم الّتي تُبتدَأ وتَنفصِل عمّا بعدها، نحو: الاسم المفرد، والفعل المتصرّف.

وينطبق بهذا مفهوم اللّفظة في النّظريّة الخليليّة الحديثة بناء على مفهومي الانفصال والابتداء على الاسم المفرد والفعل المتصرّف، باعتبارهما أقلّ ما يُنْطَق به ممّا يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ من بين الكلم العربيّة. ويعدُّ كلّ منهما نواةً قابلة للتّفريع عن طريق التّحويل بالزّيادة؛ لأنّ "الاسم أو الفعل عند النُّحاة الأوّلِين لا ينحصران في مثل: كتاب، ورجل، وفرس، وضرب، وجلس، وأمثلتها؛ أي لا يكون مثل (كتاب) هو الوضع الوحيد لما يسمّيه النُّحاة (اسما) وكذلك (ضَرَبَ، أو ضَرَبْتُ، أو ضربوا) لا تكون أفعالا هي وحدها"[2] بل لا بُدَّ لكلٍّ منها مُحدِّدات لفظيّة أو زوائد تدخل وتخرج عليها ويتمّ وصلها بها، وهو ما يُسَمَّى بالتّحويل التّفريعيّ الّذي يُنتقَل فيه من النّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة، وفقا لما يلي:

2–1 اللّفظة الاسميّة: يُعتبَر الاسمُ المفرد في النّظريّة الخليليّة الحديثة نواة/ دخلا لبناء اللّفظة الاسميّة، وهي قابلة للتّحويل التّفريعيّ بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا. ويتمّ تفريع هذه النّواة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، وفقا لما توضّحه ترسيمة الحدّ الإجرائيّ* للّفظة الاسميّة الآتية (1):

---

[1]– ينظر: صالح بلعيد، مقالات لغويّة، دط. الجزائر: 2004، دار هومة، ص65.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، دط. الجزائر: 2007 منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، ج2، ص13.

* يُقْصَد بالتّحديد الإجرائيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، التّحديد باللّفظ لا التّحديد بالمعنى؛ وهو التّحديد الّذي اعتمده النّحاة الأوائل في التّمييز بين أجناس الكلم الثلاث (الاسم، والفعل، والحرف) حيث عُرِّف الفعل بهذا التّحديد بأنَّه: ما يقبل دخول قد، والسّين، وتاء التّأنيث، وتاء الفاعل، وياء المخاطبة، ونونّ النّسوة. أمّا الاسم فقد عُرِّف بهذا التّحديد بأنّه: ما يقبل دخول الجرّ، والتّنوين، و(ال) التّعريف، والإسناد إليه. وأمَّا الحرف فقد عُرِّف بهذا التّحديد بأنّه: ما لا يقبل أي علامة من هذه العلامات. أمّا التّحديد بالمعنى فيكون صوريّا (صورته في الذّهن) لا لفظيّا، كتعريف الفعل بأنّه ما دلّ على حدث مقترن بزمن، وتعريف الاسم بأنّه ما دلّ على معنى غير مقترن بزمن، وتعريف الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره.

(1)

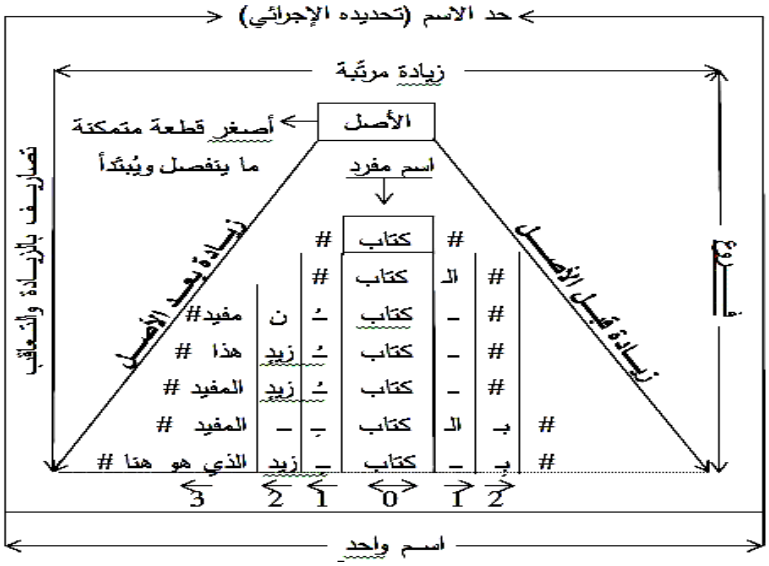

وتُوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الاسميّة أنّ النَّواة فيها تُعَدّ لفظة (كتاب) باعتبارها أقلَّ ما يمكن أنْ يُنْطَق به مما يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، وأصغر وحدة مُتمكِّنة من الزّيادة يمينا ويسارا. وذهب عبد الرّحمن الحاج صالح في تفسير عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النَّواة؛ بمعنى الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة، انطلاقا ممّا لاحظه النُّحاة على هذه النَّواة، إلى القول: "أمّا كيفيّة التّفريع من هذه النَّواة (وفي هذا المستوى المركزيّ المنطلق منه) فقد لاحظ النُّحاة بحملهم* النَّواة على غيرها ممّا هو أوسع منها، أنّ بعض هذه النّوى تقبل الزّيادة يمينا ويسارا، دون أنْ تفقد وحدتها أو دون أنْ تخرج عن كونها (لفظة) وهي القطعة الّتي لا يمكن أنْ تنفرد فيها أجزاؤها. وسمّوا هذه القابليّة للزّيادة بالتّمكّن. ولاحظوا أيضا أنّ لهذا التّمكن درجات، فهناك اسم الجنس المتصرّف، وهو المُتمكِّن الأمكن، ثمّ الممنوع من الصّرف، وهو المُتمكِّن غير الأمكن، ثمّ المبنيّ، وهو غير المُتمكِّن ولا أمكن."[1] وتنقسم اللّفظة الاسميّة بهذا حسب تمكُّنها من الزّيادة يمينا ويسارا بالتّحويل التّفريعيّ، بين الّتي لها قابليّة الزّيادة يمينا ويسارا؛ أي قَبُول زيادة جميع محدِّدات الاسم اللّفظيّة، دون أنْ تفقد معنى اللّفظة أو تخرج عن كونها لفظة واحدة (بمنزلة الاسم الواحد) وبين الّتي تقبل زيادة بعضها دون بعض، وبين الّتي لا تقبل الزّيادة مطلقا، وتشمل هذه الأنواع الثّلاثة:

* يُقصَد بالعمليّة الحمليّة أو (حمل النَّواة على غيرها ممّا هو أوسع منها) قياس هذه النّواة على ما هو أطول منها في اللّفظ، كقياس (كتاب) على (الكتاب، وبالكتاب، وكتاب زيد، وكتاب زيد المفيد) حيث يُحَدَّدُ في هذه العملية الحمليّة النّواة ومختلف الزيادات الّتي يمكن أنْ تلحق بها، أو الأصل ومختلف الفروع المحولة عنه بالزّيادة.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص33.

– الاسم المُتمكِّن الأمكن، ويتمثّل في اسم الجنس المتصرّف.

– الاسم المُتمكِّن غير الأمكن، ويتمثّل في الممنوع من الصّرف.

– الاسم غير المُتمكِّن ولا أمكن، ويتمثّل في الاسم المبنيّ.

2-2 اللّفظة الفعليّة: يُعْتَبَر الفعل المتصرّف كذلك في النّظريّة الخليليّة الحديثة نواة/ دخلا لبناء اللّفظة الفعليّة، وهي قابلة للتّحويل التّفريعيّ بالزّيادة التي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا. وبما أنَّ الفعل بطبيعته ينقسم في اللّغة العربيّة من حيث الزّمن إلى ماض، ومضارع، وأمر، فإنّ كلّ نوع من هذه الأفعال يُمثِّل نواة/ دخلا لبناء نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة، ويتمُّ تفريع كلّ نواة منها عن طريق التّحويل بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا.

ويختلف التّحديد الإجرائيّ للّفظة الفعليّة عن التّحديد الإجرائيّ للّفظة الاسميّة؛ من حيث طبيعة الوحدات الّتي يمكن أنّ تدخل على نواة كلٍّ منهما وعددُها. كما تختلف اللّفظة الفعليّة في حدّ ذاتها؛ من حيث طبيعة الوحدات الّتي يمكن أنْ تدخل على نواة كلَّ نوع منها وعددها، بين الوحدات الخاصّة بالماضي، والوحدات الخاصّة بالمضارع، والوحدات الخاصّة بالأمر، وهو ما يجعل الحدّ الإجرائيّ يختلف في كلّ منها، وفقا لِمَا توضّحه ترسيمة الحدّ الإجرائيّ لكلّ نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة في التّرسيمات (2) و(3) و(4) الآتية على التّوالي:

(2) الحدّ الإجرائيّ لمصفوفة الحدث المنقطع (الفعل الماضي):[1]

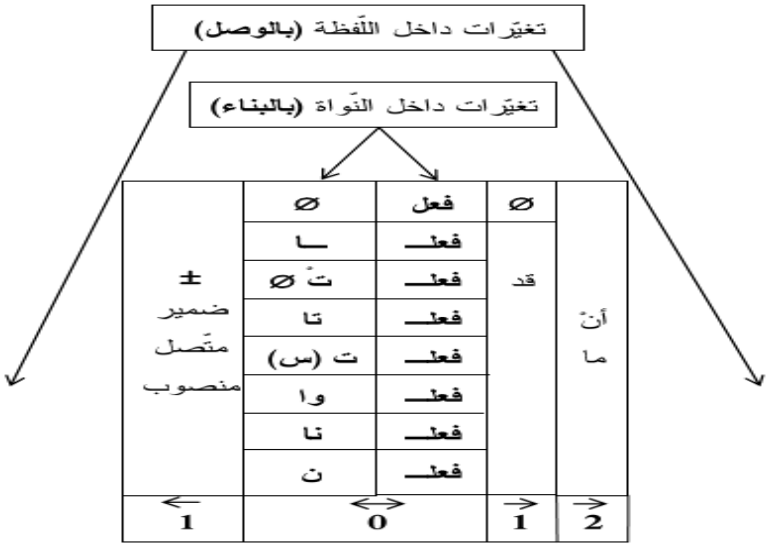

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحوية للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ، واقتراح أنماط جديدة بناء على النّظريّة الخليليّة الحديثة، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللّسانيات التّعليميّة، إشراف: الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2003، ص195.

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للحدث المُنقطِع (الماضي) أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، تُعَدُّ صيغة الفعل الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكر (فعل∅) زائد علامة الإضمار، لكونهما وحدتين غير قابلتين للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال إحداهما يُعتبَر زوالا لبنائها. وهي تأخذ العلامة العدميّة (∅)* لكَونِها أصلا لما هو مُتفرِّع عنها من الصّيغ: المفرد المؤنّث، ومثنى المذكّر والمؤنث، وجمع المذكّر، والمؤنث (تْ، ـــا، تا، وا، نَ) وصيغتا المتكلّم (تُ، نـــا). وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة، في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكر (فَعَل∅) والّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النَّواة؛ أي الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالماضي، والّتي تشمل يمينا (قد) الّتي تفيد التّحقيق والتقريب مع الماضي (وأنْ، ومَا) المصدريّتان. وتشمل يسارا الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه؛ لكون العلاقة الّتي تربطه بالنَّواة علاقة وصل لا علاقة بناء، والعلاقة نفسها (علاقة وصل) تربط بين الزوائد الّتي على اليمين ونواة اللّفظة الفعليّة؛ لإمكانيّة وصلها وإمكانيّة حذفها دون زوال البناء الّذي يحكم اللّفظة النّواة. وقولك: **قد فَعَلَ** و**أنْ فَعَلَ**، و**بعد ما فَعَل**، و**فَعلَتْها**، كلّ منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النَّواة؛ لأنّها ممّا تَنفصِل وتُبْتدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تكون وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

* العلامة العدميّة هي الّتي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وذلك كجميع العلامات الّتي تميّز الفروع عن أصولها، كالعلامة العدميّة الّتي يأخذها المذكّر، بالنّسبة لظهور علامة التّأنيث بالنّسبة للمؤنث، والعلامة العدميّة الّتي يأخذها المفرد بالنّسبة لظهور علامة التّثنية والجمع بالنّسبة للمثنّى والجمع. (ينظر عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36).

(4) مصفوفة الحدث غير المنقطع (الفعل المضارع):[1]

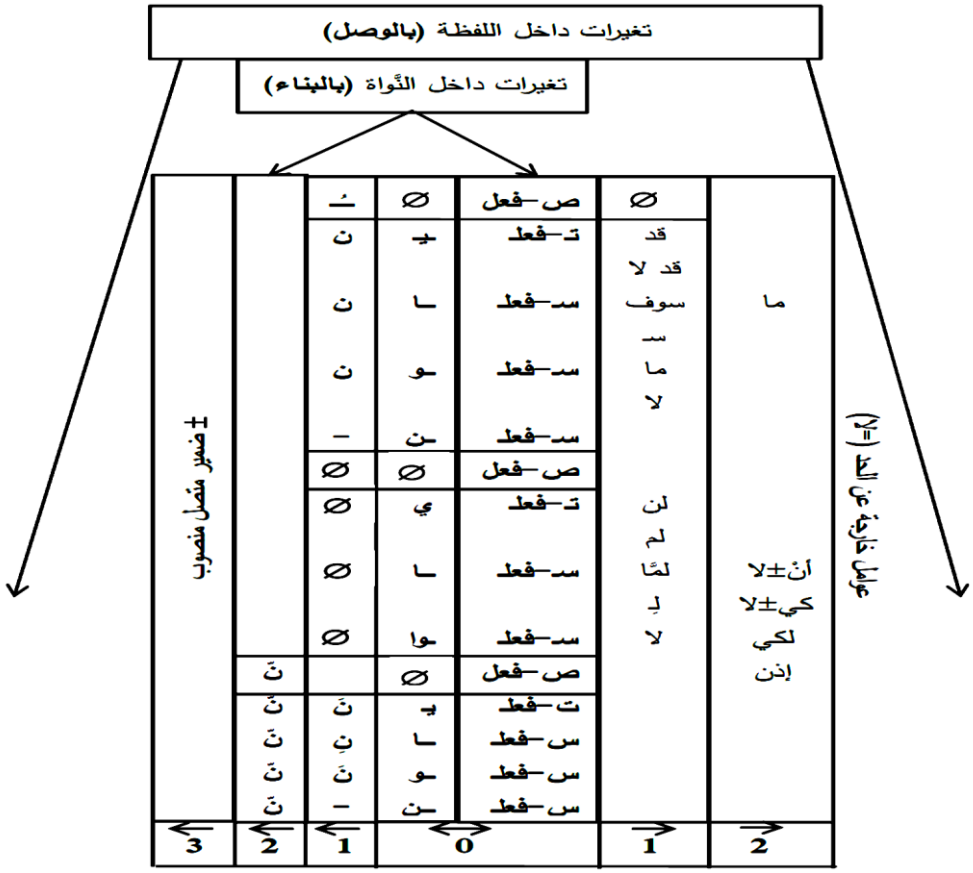

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للحدث المستمرّ أو غير المنقطع (المضارع) أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في المضارع، تُعَدُّ صيغة الفعل المضارع مع ضمير الغائب المفرد المذكر (∅ص–فعل∅) إضافة إلى علامة الإضمار وعلامة الإعراب، ونون النّسوة مع جمع المؤنّث، ونون التّوكيد في حالة التّوكيد؛ لكون كلّ منها مع المضارع يشكل وحدة غير قابلة للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال إحدى هذه العلامات يُؤدّي إلى زوال بنائها؛ حيث تدلّ (ص) على حرف المضارعة ويدلّ الرّمز (∅) الّذي على يمين النّواة، على تجرّده من العوامل اللّفظيّة. أمّا الّذي على يسارها فيدلّ على علامة الغائب المفرد المذكّر الّذي يأخذ العلامة العدميّة؛ لكونه أصلا لِمَا هو متفرِّع عنه من الصّيغ: المفرد المؤنّث، ومثنى المذكّر والمؤنّث، وجمع المذكّر والمؤنّث (ي، ــا، وا، نَ) وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في المضارع مع ضمير الغائب المفرد المذكّر (يفْعَلُ∅) الّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليلية تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ...، ص197.

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن نواة هذه اللّفظة الفعليّة؛ أي الانتقال من هذه النّواة إلى مختلف الفروع، بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالمضارع، والّتي تشمل يمينا (قد) الّتي تفيد احتمال وقوع الفعل مع المضارع، و(قد لا) الّتي تفيد احتمال انتفاء وقوع الفعل، و(سوف، والسّين) الدالّتين على المستقبل، (وما ولا النّافيتين) ونواصب الفعل المضارع (أنْ، ولنْ، وكي، ولام التّعليل وإذن) وجوازمه (لمْ، ولمَّا، ولام الأمر، ولا النّاهية، وإنْ الشّرطيّة). وتشمل يسارا الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه؛ لكون العلاقة الّتي تربطه بالنّواة علاقة وصل لا علاقة بناء، والعلاقة نفسها (علاقة وصل) تربط بين الزّوائد الّتي على اليمين ونواة اللّفظة الفعليّة؛ لإمكانيّة وصلها وإمكانية حذفها دون زوال البناء الّذي يحكم النّواة. وقولك: **قد أفعل، وقد لا أفعل، وسوف أفعل، ولكي أفعلَ، ولم أفعلْ، وسأفعلها**، كلّ منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النّواة؛ لأنّها ممّا تَنفصِل وتُبتدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تَكُونَ وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

(5) التّحديد الإجرائيّ لفعل الأمر:[1]

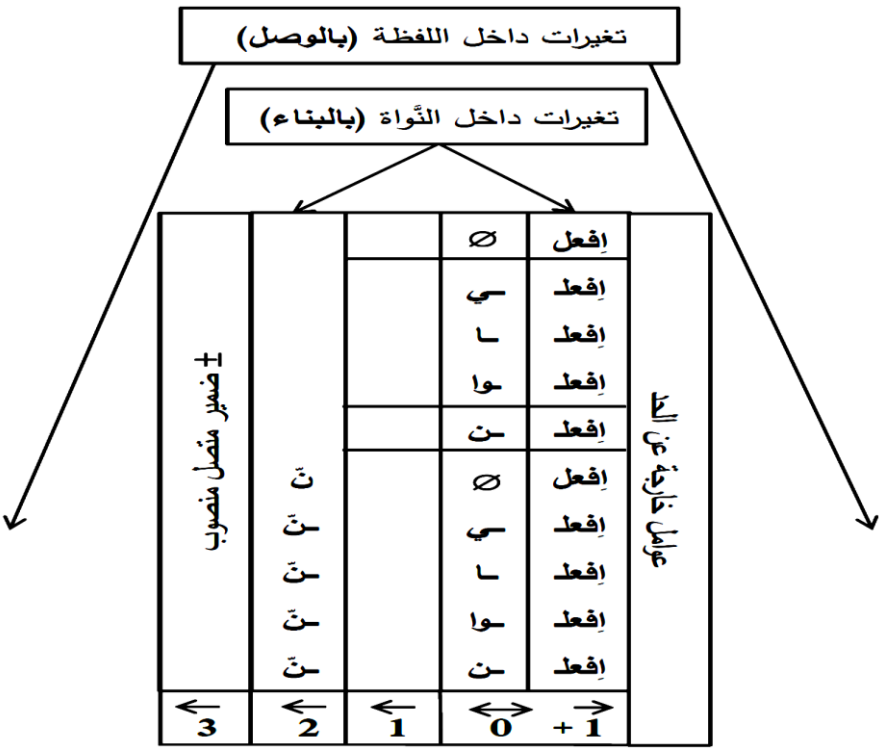

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العام: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النّحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي...، ص199.

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ لفعل الأمر، أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في هذا النّوع من الأفعال، تُعَدُّ صيغة فعل الأمر مع ضمير المخاطب المفرد (إفعل∅) إضافة إلى علامة الإضمار والبناء، ونون النّسوة مع جمع المؤنّث، ونون التّوكيد في حالة توكيد الفعل؛ لكون كلّ منها مع الأمر يشكلّ وحدة غير قابلة للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال أحد هذه العلامات يُؤدّي إلى زوال بنائها؛ ويدلّ الرّمز (∅) الّذي على يسار النَّواة، على العلامة العدميّة الّتي يأخذها المخاطب المفرد؛ لكونه أصلا لِمَا هو متفرِّع عنه من صيغ المخاطب الأخرى: المفرد المؤنث، ومثنى المذّكر والمؤنّث وجمع المذكّر والمؤنث (ي، ـــا، وا، ن) وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة، في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في الأمر وهو المخاطب المفرد (إفْعَل∅) الّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النَّواة؛ أي الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالأمر، وليس للأمر إمكانيّة اتّصال اللّواحق به يمينا وإنّما يبقى يساره فحسب قابلا لزيادة الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محل نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه، لكون العلاقة الّتي تربطه بالنَّواة علاقة وصل لا علاقة بناء. وقولك: **اِفعلْ، واِفعلِي، وافعَلْنَ، واِفعلْنَهَا، واِفعلَنَّ**، كلّ منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النَّواة؛ لأنّها مما تَنْفَصِل وتُبْتَدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تكون وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

ولا تَخْرُج مختلف هذه الفروع التي يمكن تفريعها عن نواة كلّ نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة، في الماضي، أو المضارع، أو الأمر، عن كونها لفظة واحدة؛ لأنّ الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في كلّ نوع منها، هي وحدات تَلحَق نواة اللّفظة الفعليّة يمينا ويسارا عن طريق التّحويل التّفريعيّ؛ أي الانتقال من الأصل الّذي هو أقل ما يُنطَق به ممّا يَنفصِل ويُبتَدأ من الأفعال، إلى مختلف الفروع الّتي يمكن أنْ تتفرع عن هذه النّواة عن طريق التّحويل بالزّيادة. وكل نوع من أنواع اللّفظة الفعلية يكون بمنزلة الاسم الوحد، كما قال سيبويه: إنّ "أنْ وتَفْعَل بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ الّذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الّذي فَعَل فكأنّك قُلْتَ: هو الفاعل، وإذا قُلْتَ: أخشى أنْ تفعل، فكأنّك قلت: أخشى فِعْلَك."[1] ويَكُون الاسم الّذي يلي اللّفظة الفعليّة بمنزلة المبنيّ عليها، كما يقول سيبويه: "وأمَّا ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ ونحوهما، فإنَّ الأسماء بعدها بمنزلة المبنيّ على المبتدإ."[2] وقابليّة اللّفظة الفعليّة للانفصال

[1]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب سيبويه، الكتاب، ج3، ص06.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص387.

والابتداء وكذا البناء، يجعلها تأخذ مفهوم اللّفظة على غرار اللّفظة الاسميّة؛ لكونها مما يُمْكن أنْ يُبْنَى عليها لفظٌ آخر، أو تُبْنَى على لفظٍ آخر، ويكون تحصيلهما لفظتين مبنيّتين.

3- الكلمة واللّفظة: تُعَدُّ الكلمة من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، أدنى من اللّفظة. وقد اعتمد صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحديدها بناء على ما جاء به النّحاة، إذ "الكلمة عندهم هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركّب منه اللّفظة"[1] وهي بذلك جزء من اللّفظة. أمّا اللّفظة فتُعَدُّ -حسب تحديدها الإجرائيّ الّذي سبق بيانه في التّرسيمات- نواة اللّفظة الاسميّة أو نواة اللّفظة الفعليّة، مع ما يمكن أنْ يلحق بهما من الزّوائد الّتي تتعاقب على هذه النّواة بالوصل. "ويُعبِّر النُّحاة عن هذا بأنّ هذه الزوائد (تدخل وتخرج) وهو ما يتّصف به الإدراج الّذي يتمُّ (بالوصل) وليس كالإدراج الّذي يحصل (بالبناء)* فالوصل يحصل في داخل اللّفظة. أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النَّواة التّركيبيّة*)."[2] فمعيار التّفرقة بين الكلمة واللّفظة هو العلاقة الّتي تجمع بين عناصر كلّ منهما؛ إذ العلاقة الّتي تجمع بين مختلف الوحدات اللّغويّة على مستوى الكلمة هي علاقة بناء، أمّا العلاقة التي تجمع بين مختلف الوحدات اللّغويّة على مستوى اللّفظة، فهي علاقة وصل؛ حيث تنعدم إمكانيّة الحذف على مستوى الكلمة؛ لأنّ زوال إحدى وحداتها اللّغويّة هو زوال لبنائها، نحو حروف المضارعة، والضّمائر المتّصلة بالأفعال فهي جزء ممّا قد تتّصل به على مستوى الكلمة، ولا إمكانيّة لحذفها مع بقاء البناء تامّا. وهنا "لا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى"[3] لأنّ وحداتها مبنيّة على مثال (وزن) وليست ناتجة عن ضمّ قطعة إلى أخرى. ولا تنعدم إمكانيّة الحذف بالنّسبة للوحدات اللّغويّة

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص34-35.

* الوصل والبناء هما علاقتان تجمعان بين مختلف عناصر اللّفظ في مستوياته الثّلاثة، فالعلاقة الّتي تجمع بين اللّفظ في مستوى الكلمة؛ هي علاقة بناء، لأنّ زوال إحدى عناصرها هو زوال لبنائها. وينطبق الأمر نفسه على المستوى التّركيبي من اللّفظ، إذ العلاقة التي تجمع بين عناصره هي علاقة بناء؛ لأنّ زوال إحدى الكلمات الكلمة المبنيّة أو المبنيّ عليها هو زوال للبناء في هذا المستوى من اللّفظ. أمّا العلاقة الّتي تجمع بين مختلف عناصر اللّفظة فهي علاقة وصل لإمكانية وصلها وإمكانية حذفها دون أنْ يزول معناها.

* أشار صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في حديثة عن الفرق بين مستوى الكلمة ومستوى اللّفظة إلى المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، لاشتراكه مع الكلمة في نفس العلاقة الّتي تجمع بين عناصرها، والّتي هي علاقة البناء؛ لأنّ زوال أحد عناصر المستوى التّركيبيّ اللّفظة المبنيّة أو المبني عليها كذلك، يُعَدُّ زوالا لهذا البناء في هذا المستوى من اللّفظ.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36.

[3]- عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ط1، بيروت: 1993، دار الغرب الإسلاميّ، ص16.

الّتي تتّصل باللّفظة؛ لأنّ العلاقة الّتي تحكم الوحدات المتّصلة بها علاقة وصل لا علاقة بناء؛ حيث يمكن حذفها كما يمكن وصلها، نحو: (الــ) التّعريف، وحروف الجرّ، بالنّسبة للأسماء، وقد، والسّين، وسوف بالنّسبة للأفعال، والّتي يمكن حذفها دون أنْ تفقد اللّفظة معناها.

وقد اعتمد صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة هذا التّمييز بين نوعين من مستويات اللّفظ (الكلمة واللّفظة) لدحض فرضيّة المورفيم الّتي اعتمدتها النّظريّة البنويّة الوظيفيّة في التّحليل اللّسانيّ، والذي انطلقت فيه من مفهوم الاستقلاليّة، مفترضة أنّ اللّغة تتكوّن من مورفيمات؛ أي وحدات صرفيّة دالّة مميّزة بين نوعين منها: مورفيمات حرّة، نحو: كَتَب، ورَجُلٌ، ونَاجِح... إلخ. ومورفيمات غير حرّة نحو: حروف الجرّ، و(الــ) التّعريف، والضّمائر المتّصلة بالاسم أو الفعل. واستعاض بذلك صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة عن مفهوم المورفيم بمفهوم الكلمة؛ حيث رأى أنّ "مفهوم الاستقلال غير دقيق؛ لأنّ كلّ لفظ دالّ (وهو المورفيم) إمّا أنْ يكون مبنيّا مع غيره في بنية كلمة (كألف ضارب، وميم مكتب) وهذا ليس بكلمة عند النّحاة؛ بل مُكوِّن لبنية كلمة، وإمَّا أنْ يكون قابلا للانفصال بالحذف والاستبدال (حروف المعاني، والضّمائر المنفصلة) وياء النّسبة، وتاء التّأنيث، فكلّ منها كلمةٌ مبنيّةٌ مع الكلمة بناءً غير لازم. ويقول سيبويه إنّها مضمومة، وهي في الواقع كلمة لإمكانيّة حذفها مع بقاء الكلمة الأولى فمقياس الكلمة الصّوريّ هو إمكانية حذفها لا غير؛"[1] لأنّ حذفها مما تتّصل به مع بقاء معناه تامّا، دليل على أنّها لا تعدّ جزءا مما تتّصل به؛ بل جزءا مستقلا بلفظه ومعناه عما يتّصل به؛ وبالتّالي فهي كلمة وليست جزءا من كلمة؛ حيث يمكن حذفها أو استبدالها بغيرها دون أنْ يتغير معنى الكلمة الّتي تتّصل بها كقد، وسوف، والضّمائر المنفصلة، وحروف النّصب، وحروف الجزم بالنّسبة للأفعال، و(الــ) التّعريف وحروف الجرّ، والضمائر المتّصلة بالأسماء بالنّسبة للأسماء، فكلّ منها كلمات؛ لأنّها تأتي مبنية مع غيرها من الأفعال أو الأسماء بناء غير لازم.

4- الأصل والفرع: يُعَدُّ مفهوم الأصل والفرع من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيرها عن العلاقة الّتي تجمع بين وحدتين مختلفتين من حيث اللّفظ متّفقتين من حيث المعنى؛ حيث تكون إحداهما أصلا والأخرى فرعا عنها. ويكون الأصل فيهما هو "ما يُبنَى عليه ولم يُبْنَ على غيره، وهو ما يستقل –أي يوجد في الكلام وحده– ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه، فله العلامة العدميّة (marque zéro). أمّا الفرع فهو الأصل مع زيادة؛ أي مع شيء من

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص8.

التّحويل."[1] ويأخذ الأصل هنا العلامة العدميّة؛ لكونه لا يحتاج إلى علامة تميّزه بخلاف الفروع الّتي تلازمها العلامات مُثبتَة. وفي هذا "يكاد النّحاة يتّفقون على أنّ الفروع هي المحتاجة إلى العلامة والأصول لا تحتاج إلى العلامات؛ لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزّيادة؛ ولأنّ العلامة تخصيص والعامّ أصل للخاصّ؛ ولأنّ العلامة تجعل اللّفظ مركّبا والبسيط أصل للمركّب."[2] وهو ما يؤكّد أنّ العلامات تُعَدُّ من خصائص الفروع، أمّا الأصول فتبقى على وضعها الثّابت دون علامة تميزّها، وهو ما يميّزها عن الفروع.

وتكمن وظيفة هذه العلامات بالنّسبة للّفروع، في كونها تَرْصُد لنا حركة الانتقال بين الأصل والفرع وفق نوعين من التّحويل، **تحويل بالزّيادة**، ويكون بالانتقال من الأصل إلى الفرع، وهو ما يُسَمَّى بالتّحويل التّفريعيّ، و**تحويل بالتّجرد من هذه الزّوائد**، ويكون بالانتقال من الفرع إلى الأصل، وهو ما يُسَمى بردّ الشّيء إلى أصله. وعلى هذا الأساس فحركة الانتقال من الأصل إلى الفرع "لها مقابل وهي الحركة العكسيّة للتّفريع، وهو عند النّحاة ردّ الشّيء إلى أصله. فالتّحويل على هذا طرديّ وعكسي."[3] طرديّ يرصد حركة الانتقال من الأصل إلى الفروع بالزّيادة، وعكسيّ يرصد حركة الانتقال من الفروع إلى الأصل، بالحذف لكلّ علامة ثابتة في الفرع.

وينطبق كذلك مفهوم الأصل والفرع في النّظريّة الخليليّة الحديثة على جميع مستويات اللّفظ، بما فيها الكلمة، واللّفظة، والتّركيب. فمثال الأصل في الكلمة اسما، الاسم المفرد النّكرة الّذي يُعَدُّ أصلا للمثنّى، والجمع، والتّصغّير، وأصلا للمعرَّف بـــ (الـــ) أو الإضافة، أو الموصوف؛ حيث يأخذ الاسم المفرد النّكرة العلامة العدميّة، وتأخذ مختلف هذه الفروع العلامات المثبتة الدّالة على المثنّى، والجمع والمعرفة، والإضافة، والصّفة، وهي زوائد تلحق بالاسم لتدلّ على مختلف هذه الفروع. أمّا مثال الأصل في الكلمة فِعْلا، فُيُعَدُّ الفعل الماضي، والمضارع، والأمر على التّرتيب، مع ضمير المفرد المذكّر (فَعَلَ∅) (يَفعَلُ∅) (إفعلْ∅) أصلا للمؤنّث، والمثنّى مذكرا ومؤنثا، والجمع مذكرا ومؤنّثا في الماضي والمضارع، والأمر؛ حيث يأخذ الفعل مع ضمير المفرد المذكر العلامة العدميّة، وتأخذ مختلف هذه

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدّة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ص377.

[2]– حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان: 2001، دار الشّروق، ص85–86.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدّة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ص377–378.

الفروع العلامات المثبتة الدّالة على المؤنث والمثنّى مذكرا ومؤنّثا، والجمع مذكرا ومؤنّثا، وهي زوائد تلحق بالفعل لتدلّ على مختلف هذه الفروع.

أمّا مثال الأصل في مستوى اللّفظة، فيُعَدُّ كلّ من الاسم المفرد والفعل المتصرّف، باعتبارهما أقلّ ما يُمْكِنُ أنْ يُنْطَق به ممّا يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، أصلان لِمَا يمكن أنْ يتفرَّع عنهما بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقهما يمينا أو يسارا على مستوى اللّفظة، نحو قولك: الكتاب، وبالكتاب، وكتاب زيد، وكتاب مفيد بالنّسبة للاسم المفرد (كِتَاب) ونحو قولك: أنْ يكتبوها، وكي يكتبوها، وقد يكتبونها، ولا يكتبونها، بالنّسبة للفعل المتصرّف (كَتَبَ) فكلّها فروع محوّلة عن اللّفظة النّواة (كِتَاب، ويَكْتُبُ) بالزّيادة. "ويُسَمَّى الأصل عند سيبويه (الاسم المفرد) إذا عُزِل عن زوائده، وما يتفرّع عنه بالزّيادة (ما بمنزلة الاسم الواحد) وقد أطلق الرّضيّ الأستراباذيّ اسم (اللّفظة) على كلّ واحد من هذه الفروع، ويُمكِن أنْ نتواضع على هذه التّسمية ونطلقها على الأصل بما أنّه (لفظة) مجرّدة من الزّوائد."[1] وهو ما يعني أنّ الاسم المفرد والفعل المتصرّف (الماضي، والمضارع، والأمر) كلّ منهما يبقى لفظة أصليّة (نواة) لِمَا يُمْكِن أنْ يتفرّع عنهما بالتّحويل التّفريعيّ، عن طريق الزّيادات الّتي يمكن أنْ تلحقهما بالوصل، أو تَسْقُط عنهما بالحذف وتكون هذه الفروع كلّها بمنزلة الاسم الواحد؛ لأنّها ممّا تَنْفَصِل وتُبْتَدَأ، كما أنّها مما تُبْنَى أو يُبْنَى عليها.

وأمّا مثال الأصل في المستوى التّركيبيّ، فَيُعَدُّ أقلُّ ما يُبْنَى من الألفاظ، أصلا لما هو متفرِّع عنه بالزّيادة، باعتبار أنّ "كلّ لفظة أصلا كانت أم فرعا، تُعتبَر كأقلّ ما يمكن أنْ يُنطَق به، ممّا يصلح أنْ يكون مبنيّا على اسم آخر أو فعل، أو مبنيّا عليه اسم آخر أو فعل... في مستوى البناء بين الألفاظ."[2] وأقل ما يكون من بناء بين الألفاظ التي تصلح أنْ يُبْنَى عليها لفظ آخر أو تُبْنَى على لفظ آخر، يكون متحققا في نحو قولك: زيد منطلق، وانطلق زيد، فاللّفظة الاسميّة (منطلق) في المثال الأول مبنيّة على اللّفظة الاسميّة (زيد) واللّفظة الاسميّة (زيد) في المثال الثّاني مبنيّة على اللّفظة الفعليّة (انطلق). أمّا ما يكون مبنيّا عليه اسم آخر أو فعل، فنحو قولك: زيد منطلق، وزيد انطلق مسرعا (فزيد) في المثال الأوّل بُنِيت عليه اللّفظة الاسميّة (منطلق) وفي الثّاني بُنِيت عليه اللّفظة الفعليّة (انطلق).

ويُعَدُّ أقلّ ما يُبْنَى من الألفاظ أصلا أو نواة، لِمَا يُمْكِن أنْ يلحقه من زيادة؛ باعتبار أنّ "النُّحاة انطلقوا من العمليّات الحمليّة أو الإجرائيّة: يحملون مثلا أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة، باتخاذ أبسطه

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص86.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح "أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مدرسي اللّغة العربيّة" مجلّة اللّسانيات، الجزائر: 1973، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، ص35.

وتحويله بالزّيادة مع إبقاء النَّواة، كما فعلوا باللّفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه)."[1] وتَعْني هذه العمليّة الإجرائيّة أنّ النُّحاة تعاملوا مع المستوى التّركيبيّ من اللّفظ بالتّحويل التّفريعيّ، مثلما تعاملوا مع مستوى اللّفظة، الّتي اعتمدوا فيها أقلّ ما يمكن أنْ يُنْطَق به مما يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، أساسا لمختلف الفروع المحوّلة بالزّيادة عن طريق التّحويل التفريعيّ، وذلك باعتماد أقلِّ ما يُبنَى من الألفاظ في المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، أساسا لمختلف الفروع المحوّلة بالزّيادة عن طريق التّحويل التفريعيّ؛ حيث حملوا في هذا المستوى من اللّفظ أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة، بتحويله بالزّيادة يمينا ويسارا (التّحويل التّفريعيّ) لتحديد مختلف الفروع الّتي يمكن تحويلها بالزّيادة على البناء الأصل في هذا المستوى من اللّفظ، نحو ما يوضّحه الجدول الآتي[2]:

الأصل أو ← النّواة	المعمول2	المعمول1	العامل	الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية) ←
	منطلق	زيد	∅	
عمليات	منطلق	زيدا	إنّ	عوامل لفظية ←
	منطلقا	زيد	كان	
	منطلقا	زيدا	حسب عمرو	
	منطلقا	زيدا	أعلمت عمرا	

ويأخذ الأصل في هذا البناء العلامة العدميّة (∅ زيد منطلق) لكونه أصلا لما يمكن أنْ يتفرّع عنه من فروع بالزّيادة، وتأخذ الأبنيّة المحمولة عليه بالتّحويل التّفريعيّ؛ أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع، العلامات مثبتة (العامل اللّفظيّ) وهي كلّها فروع يجمعها الأصل (زيد منطلق) وتفرّقها الزّيادات المختلفة الدّالة على التّحويل بالزّيادة أو الانتقال إلى مختلف الفروع بالتّحويل التّفريعيّ.

5- الموضع: يُعَدُّ الموضع من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحديدها مختلف المواقع الّتي تأخذها الوحدات اللّغويّة في تعاقبها على النّواة أثناء عملية "التّحويل التّفريعيّ الّذي هو هنا الزّيادة، وعكسها ردّ الشّيء إلى أصله. وبهذه العمليّات يتحدّد موضع كلّ عنصر في داخل المثال"[3] كما تتحدّد مختلف الفروع الّتي يمكن تحويلها بالزّيادة التّدريجيّة لمختلف الوحدات الّتي يمكن أن تلحق بالنّواة. فالمواضع هنا "هي خانات تُحَدَّد بالتّحويلات التّفريعيّة؛ أي الانتقال من الأصل إلى مُختَلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة"[4] وتُعْنَى بتحديد مختلف المواضع الّتي تأخذها الوحدات اللّغويّة في تعاقبها على النّواة أثناء تفريعها؛ من حيث عددها وموقعها بالنّسبة لهذه النّواة.

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36-37.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص109.

[3]- المرجع نفسه، ص36.

[4]- المرجع نفسه، ص35.

ويختلف عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة التي يمكن أن تدخل على نواة اللّفظة الاسميّة عن عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة، التي يمكن أن تدخل على نواة اللّفظة الفعليّة، لاختلاف الوحدات اللّغويّة التي يمكن أنْ تدخل على كليهما؛ من حيث طبيعتها وعددها "فمثال الاسم كبنية له ستّة مواضع يُمْكِن أنْ تخلوَ ممّا تَدخُل فيه، إلا الموضع المركزيّ، وهو الاسم المفرد"[1] الّذي يُعَدُّ أصلا لما يمكن أنْ يتفرّع عنه من فروع بالزّيادة، نحو ما يوضّحه الجدول الآتي[2]:

حروف الجر	أداة التعريف	النّواة الاسمية	علامة الإعراب	التنوين أو المضاف إليه	الصفة
2	1	0	1	2	3

وتُوضِّح تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الاسميّة المواضع المختلفة الّتي يمكن أنْ تأخذها الوحدات الّتي يمكن أنْ تدخل وتخرج على نواة اللّفظة الاسميّة؛ من حيث عددها وموقعها بالنّسبة لهذه النّواة، كما تحدّد مختلف الفروع التي يمكن تحويلها بالزّيادة عن هذه النّواة؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للّفظة النّواة، كما يلي:[3]

- 0: موضع نواة اللّفظة الاسميّة الّتي تفرّعت عنها مختلف الفروع بالزّيادات اللاحقة يمينا ويسارا.

ويتضمّن يمين النَّواة موضعين:

- 1: موضع (الـــ) التّعريف.
- 2: موضع حروف الجرّ.

أما يسار النّواة فيتضمّن ثلاثة مواضع:

- 1: موضع علامات الإعراب.
- 2: موضع التّنوين والإضافة.
- 3: موضع الصّفة.

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص13.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص14.

[3]- ينظر: حبيبة بودلعة، النّظريّة الخليليّة الحديثة وكيفيّة توظيفها في تدريس اللّغة العربيّة: التّركيب الاسميّ نموذجا، مذكّرة لنيل درجة الماجستير، إشراف: عبد الرّحمن الحاج صالح، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2002، ص27-28.

وكما يختلف عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة الّتي يمكن أن تدخل على نواة اللّفظة الاسميّة، عن عدد المواضع الخاصة بالوحدات اللّغويّة التي يمكن أن تدخل على نواة اللّفظة الفعليّة تختلف كذلك عدد المواضع الخاصة بالوحدات اللّغويّة التي يمكن أن تدخل على نواة كلّ نوع منها، بين نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، ونواة اللّفظة الفعليّة في المضارع، ونواة اللّفظة الفعليّة في الأمر؛ لاختلاف الوحدات اللّغويّة الّتي يمكن أنْ تدخل على كلّ نوع منها؛ من حيث طبيعتها وعددها. فعدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في **الماضي** بالتّعاقب على هذه النواة هي ثلاثة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الفعلية في الماضي؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة، كما يلي:

-0: ⟺ موضع نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، وهي مركبة من مجموع صيغة الماضي وضمير الفاعل، كونهما أقلّ قطعة يمكن أنْ تَنفصِل وتُبتَدَأ.

أمّا يمين النَّواة، فيتضمَّن موْضعين:

-1: ⟶ – موضع (قد) الدّالة على التّحقيق.

-2: ⟶ – موضع (أنْ وما المصدريّتان).

وأما يسار النَّواة، فيتضمّن موضعا واحدا، هو:

-1: ⟵ موضع الضّمير المتّصل المنصوب.

أمّا عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في **المضارع** بالتّعاقب على هذه النواة، فهي خمسة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الفعلية في المضارع؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة، كما يلي:

-0: ⟺ موضع نواة اللّفظة الفعليّة في المضارع، وهي مركّبة من مجموع صيغة المضارع وضمير الفاعل.

وأمّا يمين النَّواة، فيتضمّن موضعين:

-1: ⟶ موضع (قد، وقد لا، وسوف، والسّين) و(ما ولا النّافيتين) و(لنْ، ولم، ولمّا، ولام الأمر، ولا النّاهية).

-2: ⟶ – موضع نواصب الفعل المضارع، وتشمل (أنْ، ولنْ، ولكي، وإذن) باستثناء (ما) المصدريّة.

وأمّا يسار النَّواة، فيتضمّن ثلاثة مواضع:

- 1: ← – موضع علامات الإعراب، وتكون إمّا الضّمة أو ثبوت النّون أو حذفها، إلا في حالة اتّصاله بنون النّسوة أو نوني التّوكيد فإنّ العلامة لا تظهر(–) لكونه مبنيّا.
- 2: ← – موضع نون التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة.
- 3: ← – موضع الضّمير المتّصل في محلّ نصب مفعول به.

وأمّا عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في **الأمر** بالتّعاقب على هذه النّواة، فهي ثلاثة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الفعليّة في الأمر؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة كما يلي:

- 0: ↔ موضع نواة اللّفظة الفعليّة في الأمر، وهي مُركّبة من مجموع صيغة الأمر وضمير الفاعل.

يسار النّواة، ويتضمّن ثلاثة مواضع:

- 1: ← موضع علامات البناء؛ حيث يُبْنَى على السّكون أو حذف حرف العلّة أو حذف النّون في الأفعال الخمسة.
- 2: ← موضع نون التّوكيد؛
- 3: ← موضع الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به.

وتتميّز المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة في تعاقبها على اللّفظة النّواة فعلية أو اسمية كانت بكونها **ثابتة** من جهة و**مرتّبة** من جهة، فهي ثابتة لأنّها جزء من بنية الاسم أو الفعل، يدخل تحته ما يمكن أنْ يدخل على الاسم أو الفعل، فبالنّسبة للوحدات اللّغويّة الّتي تدخل على الاسم، فإنّ "لكلّ هذه الزّوائد موضعا في بنية الاسم فإذا قلنا (بكتاب) فهناك موضع تقديريّ بين الباء وكتاب، هو موضع الألف واللام."[1] الذي لا يمكن فصله عن موضع النّواة التي يتعاقب معها إلا باستبداله مع الصّفر (الحذف). وكذلك الأمر بالنّسبة للوحدات اللّغويّة التي يمكن أن تدخل على الفعل، والتي يكون لكلّ منها موضعا ثابتا في بنية الفعل، باعتبار أنّ "المواضعَ الموجودة في داخل اللّفظة الفعليّة هي دائما ثابتة والعناصر الّتي تشغلها لا يمكن فصلها إلا بواسطة الاستبدال مع الصّفر، لأنّها مُخصّصات حقيقيّة تُعتَبر كجزء من الفعل الّذي تدخل عليه."[2] وهذا ما يؤكّد ثبوت الموضع بالنّسبة للوحدات الّتي تتعاقب على

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص13.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العام: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسي...، ص196.

اللّفظة النّواة، باعتبار العلاقة الّتي تجمع بين الموضع والنّواة من جهة، والموضع وما يدخل تحته من جهة.

وهي مرتّبة؛ لأنّه لا يمكن استبدال موضع بموضع آخر؛ حيث يمنعها ترتيبها من أنْ تتبادل المواضع فيما بينها؛ لأنّ "للوحدات اللّغويّة مَواضِعَ خاصّة في تركيب الكلام، فإذا وُضِعت في غير موضعها، فإمّا أنْ يَقْبُح ذلك في غير الشّعر، وإمّا أنْ يكون لحنا لم تتكلّم به العرب."[1] وذلك نحو قولك: قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك، فإنّها قَبُحَت؛ لكون (قد، وكي) فيهما جاءت متعاقبة مع الاسم، مع أنّ القياس يقتضي أن يكون تعاقبهما مع الفعل، لأنّ موضعها بالتعاقب مع النّواة، ولا يمكن الفصل بينها وبين موضع النّواة إلا بالاستبدال مع الصفر (حذفها). وينطبق الأمر نفسه على مواضع الاسم؛ حيث تكون سليما في قولك (كتابُ زيدٍ المفيدُ) وتكون لاحنا إذا قلت (كتابُ المفيدُ زيدٍ) لأنّ موضع المضاف (زيد) يتعاقب مع موضع اللّفظة النّواة (كتاب) ولا يتعاقب مع موضع (الصّفة). وهذا ما يؤكّد أنّ مواضع الوحدات في تعاقبها على اللّفظة النّواة أثناء عمليّة التّحويل التّفريعيّ، تبقى ثابتةً من جهة ومرتّبةً من جهة، وما يمكن أنْ يتغيّر فيها هي النّواة الّتي يمكن استبدالها بنواة فعليّة أو نواة اسميّة أخرى.

6- المثال: يُعَدُّ المثال من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مجموع عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشكّل جزءا من بنية الكلمة أو اللّفظة أو التّركيب باعتبار أنّ المواضع في هذه المستويات الثّلاثة من اللّفظ، ثابتة بالنّسبة لما يمكن أنْ يدخل تحت كلّ مستوى من هذه المستويات. ويُعدّ كذلك مفهوم المثال من المفاهيم الّتي اقترح صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة على اللّسانين الغربيّين، إضافتها إلى جملة المفاهيم اللّسانيّة تحت اسم (schème générateur) حتّى تكون له مكانته ضمن مفاهيم هذا العلم.[2]

ويُطلَق مفهوم المثال في النّظريّة الخليليّة الحديثة على "مجموعة من المواضع الاعتباريّة مرتّبة ترتيبا معيّنا، يُدْخَل في بعضها، وقد تخلو منها العناصر الأصليّة وفي بعضها الآخر زائدة، ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم (الأوزان) بل يوجد في مستويات اللّغة بما فيها التّراكيب وما فوقها."[3] وينطبق بهذا مفهوم المثال على جميع مستويات اللّفظ، بدءا بالكلمة، فاللّفظة، فالتّراكيب؛ لأنّ كلّ مستوى من هذه

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص10.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص77.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص16.

المستويات لا يقوم إلا على مواضع ثابتة ومرتَّبة، مُخصَّصة لما يمكن أنْ يدخل تحت كل مستوى من هذه المستويات الخاصّة باللّفظ.

فالمثال في **مستوى الكملة** كما حدّده عبد الرّحمن الحاج صالح، هو "عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كلّ في موضعه."[1] وذلك نحو: كتب وكاتب، ومكتب، واستخرج، واستنتج، فإنّ لكلّ من هذه الكلمات مثالا يحكم بناءها، وهو عدد حروفها المرتّبة، مع حركاتها، وسكناتها، ومراعاة الحروف الأصليّة والزّائدة فيها؛ لأنّ هذه الزّوائد ثابتة بالنّسبة للمثال، أمّا المتغيّر فهو الأصل، نحو الميم في (مركب، ومرقد) والألف، والسّين، والتّاء في (استخرج واستنتج).

أمّا المثال في **مستوى اللّفظة** كما حدّده عبد الرّحمن الحاج صالح "فهو مجموع الكَلِم الأصليّة والزّائدة، مع مراعاة دخول الزّوائد وعدم دخولها (العلامة العدميّة) كلّ في موضعه. وهو مثال اللّفظة اسمية كانت أم فعليّة."[2] وتختلف اللّفظة الاسميّة عن اللّفظة الفعليّة؛ من حيث عدد المثل في كلّ نوع منهما "فهناك مثال واحد للاسم، وثلاثة مُثُل للفعل"[3] وكلّ منها يكون مثاله النّواة، زائد عدد المواضع المخصّصة لكل ما يمكن أنْ يدخل على هذه النّواة بالتّحويل التّفريعيّ.

وأمّا المثال في **المستوى التّركيبيّ** فيتضمّن حسب النّظرية الخليليّة الحديثة "**موضع العامل (ع)** يَدْخُل فيه الابتداء والنّواسخ والفعل النّاسخ وغير النّاسخ، **وموضع المعمول الأول (م₁)** ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما) **وموضع المعمول الثّاني (م₂)** ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما) وهي النَّواة. وتلحق بهذه النَّواة مواضعُ للعناصر المُخَصِّصة (خ) (الحال، والتّمييز، والمفاعيل الأخرى). ويُرْمَز إلى هذه العناصر بالصّيغة الآتية:[4]

وصل ← بناء

[(ع ← م₁) ± م₂] ± خ

وتُوَضِّحّ هذه الصّيغة أنّ المثال في مستوى التّراكيب، مُكوَّن من العامل ومعموليه (اللّفظتين المبنيّتين) "والعلاقة الّتي تجمع بينهما هي علاقة بناء لا وصل، وبالتّالي حذف إحدى اللّفظتين المبنيّة أو

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص15.

[2]– ينظر: بشير إبرير "أصالة الخطاب في اللّسانيات الخليليّة الحديثة" مجلّة العلوم الإنسانيّة، الجزائر: 2005، جامعة محمّد خيضر بسكرة، ع7، ص04.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص17.

[4]– المرجع نفسه، ج2، ص16.

المبنيّ عليها، يُؤدّي حتما إلى زوال البناء أو زوال التّركيب."[1] وتلي هذا البناء المخصّصات الّتي تربطها بالبناء علاقة وصل لا علاقة بناء، لإمكانية حذفها مع بقاء البناء تامّا.

وما يُميّز مثال المستوى التّركيبيّ من اللّفظ عن مثال المستويات الأخرى الّتي تندرج تحته (الكلمة واللّفظة) هو "أنّ العناصر الدّاخلة في اللّفظة والدّاخلة في الكلمة، لا يُمكِن أنْ يحصل فيها تقديم وتأخير. أمّا المستوى الأعلى فيمكن ذلك في بعض الأوضاع لكنْ بشروط."[2] وذلك لأنّ مواضع المثال في مستوى الكلمة أو اللّفظة مرتّبة وثابتة، ولا يجوز التّقديم أو التّأخير فيما بينها. أمّا مثال المستوى التّركيبيّ من اللّفظ فإنّ مواضعه لها إمكانية التّقديم والتّأخير؛ حيث تخضع بذلك هذه المواضع لترتيب مخالف، كأن يتقدّم موضع المعمول الثّاني على موضع عامله، نحو تقدّم المفعول به في الجمل الفعليّة وتقدّم الخبر في الجمل الاسميّة.

7- العلامة العدميّة (marque zéro): تُعَدُّ العلامة العدميّة من المفاهيم الرّياضية* الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تمييزه بين الأصل والفرع، في مستويات اللّفظ الثّلاثة بما فيها الكلمة واللّفظة، والتّركيب؛ ناقلا إياها من البحث الرّياضيّ إلى البحث اللّسانيّ، ليعبّر من خلالها على "غياب العلامة الخاصّة بالكلمة المُتحقِّقة في المعنى دون اللّفظ، والّتي تتجلّى عند مقابلة القطع اللّغويّة بعضها ببعض."[3] وهي تعبِّر بدورها عن "خلو الموضع من العنصر وهو (الخلو من العلامة) أو تركها، وهو ما يُسمَّى **بالعلامة العدميّة**، وهي الّتي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر."[4]

ويشمل هذا النّوع من العلامات جميع مستويات اللّفظ، بدء بالكلمة، فاللّفظة، فالتّركيب. فمثال العلامة العدميّة في مستوى الكلمة اسما، الاسم المذكر (مجتهد∅) في مقابل المؤنّث (مجتهدة) والاسم النّكرة (∅مجتهد) في مقابل المعرفة (المجتهد) والاسم المفرد (مجتهد∅) في مقابل المثنى مذكرا ومؤنثا (مجتهدان، مجتهدتان) والجمع مذكرا ومؤنّثا (مجتهدان، مجتهدات) والّتي يأخذ في كلّ منها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا للفروع.

---

[1]- فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسي...، ص189.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص15.

* يُطلَق مصطلح العلامة العدميّة في الرياضيات على المجموعة الخالية التي لا قيمة لها، ويرمز لها بالرّمز (∅). وفي مقابل ذلك يُطلَق مصطلح العلامة العدميّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على ترك العلامة المتحقّقة في المعنى دون اللّفظ وهي تأخذ نفس الرّمز (∅).

[3]- ينظر: بشير إبرير "أصالة الخطاب في اللّسانيات الخليليّة الحديثة" مجلّة العلوم الإنسانيّة، ع7، ص7.

[4]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36.

ومثال العلامة العدميّة في مستوى الكلمة فعلا، الفعل الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكر (كتب∅) في مقابل الفعل مع بقية ضمّائر المتكلّم والمخاطب والغائب (كتبتُ، كتبْنَا، كتبْتَ، كَتبْتِ كتبتُما، كتبتُما، كتبتُم، كتبتُن، كتبَتْ، كتبَا، كتبتَا، كتبُوا، كتبْن) حيث يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا لكلّ هذه الفروع. ومثال العلامة العدميّة في مستوى اللّفظة فعلا نواةُ اللّفظة الفعليّة في المضارع (∅يكتب∅) في مقابل (قد يكتبُها، وقد لا يكتبُها، ولم يكتبْها، ولن يكتبَها... إلخ) والّتي يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا لهذه الفروع. ومثال العلامة العدميّة في مستوى اللّفظة اسما نواةُ اللّفظة الاسميّة (∅كتاب∅) في مقابل (الكتاب وكتاب سيبويه، وبالكتاب ...إلخ.) والّتي يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا لهذه الفروع.

أما مثال العلامة العدميّة في المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، الجمل الاسميّة غير المنسوخة مقارنة بالجمل الاسميّة المنسوخة، والّتي يكون فيها عامل الأولى غير ظاهر في اللّفظ (عامل معنويّ) فهي تأخذ بذلك العلامة العدميّة باعتبارها أصولا، في مقابل ظهور العامل في الجمل المنسوخة، فهي بذلك تأخذ العلامات مُثبتَة باعتبارها فروعا عنها.

8- مفهوم العامل: يُعَدُّ العامل من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحليلها لمستوى التّراكيب، الّتي يُعَدُّ فيها البناء بين الألفاظ أساسا لتكوين هذا النّوع من مستويات اللّفظ. وبما أنّ أقلّ ما يُبنَى من الألفاظ يُعَدُّ حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة أصلا أو نواة لهذا النّوع من البناء الذي يمكن تفريعه عن طريق التّحويل بالزّيادة يمينا ويسارا، فقد "لاحظ النُّحاة على أقلّ ما يُبنَى من الألفاظ، أنّ الزّوائد على اليمين تغيّر اللّفظ والمعنى؛ بل تؤثّر وتتحكّم في بقية التّركيب، كالتّأثير في أواخر الكلم (الإعراب)."[1] وتَغيير هذه الزّوائد لهذا البناء في اللّفظ يكون بتغيير حركة أواخر ألفاظه، أمّا تَغييرها لمعنى هذا البناء، فيكون بزيادة هذه الزّوائد لمعنى آخر عن المعنى الأصليّ لهذا البناء. وذلك على نحو مثال هذا البناء الحاصل بين اللّفظتين الاسميّتين؛ حيث تمّ تفريعه بالتّحويل بالزيادة، وفقا لما يوضّحه الجدول الآتي:[2]

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36-37.

[2]- المرجع نفسه، ص37.

∅	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيدًا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائمًا
حسبت	زيدًا	قائمًا
أعلمت عَمْرًا	زيدًا	قائمًا
1	**2**	**3**

ويوضّح هذا الجدول أعلاه مجمل عناصر المستوى التّركيبيّ من اللّفظ؛ حيث بُنِيَتْ فيه اللّفظة الاسميّة (قائم) على اللّفظة الاسميّة (زيد) ثمّ حُوِّلت هذه النّواة عن طريق التّحويل التّفريعيّ بمختلف الزّيادات الّتي يمكن أنْ تَدْخُل على هذه النَّواة. وبحمل هذه النَّواة على ما هو أوسع منها في اللّفظ كإجراء يُعتَمَد في تحديد الأصل من الفرع، حدَّد النّحاة البناء الأصل ومختلف الفروع المحوّلة عنه بالزّيادة، كما حدّدوا مختلف عناصر المستوى التّركيبيّ في كلّ من النّواة ومختلف هذه الفروع، بما فيها العامل، ومعمولاته، والعلاقة الّتي تجمع بينهما، في كلّ من الأصل ومختلف هذه الفروع كالآتي:[1]

– العناصر الّتي في العمود الأوّل، والّتي قد تكون كلمة (إنّ) أو لفظة (كان، حسبت) أو تركيبا (أعلمت عَمْرا) لها تأثير على بقية التّركيب (البناء) ولذلك سُمّيَت **عاملا**.

– العناصر الموجودة في العمود الثّاني هي المعمولات الأولى، ولا يمكن بأيّة حال من الأحوال أن تُقدّم على عاملها، ولهذا يشكل كلّ واحد منها مع عامله **زوجا مُرَتَّبا**.

– العناصر الموجودة في العمود الثّالث هي المعمولات الثّواني، ولها إمكانية تقدمّ كلّ العناصر إلا في حالة جمود العامل.

– قد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (المشار إليه بـــ ∅) وهو الّذي يُسمَّى بالابتداء وهو عدم التّبعيّة التّركيبيّة، وليس معناه بداية الجملة.

وينطبق الأمر نفسه على العامل في البناء الحاصل بين لفظة فعليّة وأخرى اسميّة، فحسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، أنّ النُّحاة لا حظوا "أنّ الفعل (غير النّاسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنّه يؤثّر في التّركيب، وأنّ المعمول الثّاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضا أنّ موضعي المعمول

[1]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص37.

الأوّل والمعمول الثّاني، يمكن أيضا أن تحتلهما كلمة واحدة أو لفظة؛ بل وتركيب، وذلك مثل ما يوضّحه الجدول الآتي"[1]:

∅	أن تصوموا	خير لكم
رأيــْ	تُ	زيداً
رأيــ	ــتُــ	ــك

ويتبيّن من خلال الجدول أنّ العمود الأوّل يتضمّن الفعل العامل (رأى) أمّا معمولاه، فتُعَدُّ حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة، الكلمة (تُ) المعمول الأوّل، واللّفظة الاسميّة (زيدا) المعمول الثّاني بالنّسبة للجملة الثّانية. كما يبيّن الجدول أنّ موضع المعمولين يمكن أنْ تحتلّهما كلمة، نحو الضّمائر: تُ، وــتــُ وك، أو لفظة نحو: زيدا، وأنْ تصوموا، أو تركيبٌ بأكمله، نحو: خير لكم.

وقد يتّصل بالبناء الحاصل بين الألفاظ لواحق تدخل وتخرج، تربطها بالبناء علاقة وصل، وهي زوائد مُخَصِّصَة، ليصبح بذلك مستوى التّراكيب مُكوَّن من "موضع العامل (ع) يدخل فيه الابتداء والنّواسخ، والفعل النّاسخ، وغير النّاسخ وموضع المعمول الأوّل (م1) ويدخل فيه المبتدأ، والفاعل (أو ما يقوم مقامهما) وموضع المعمول الثاني (م2) ويدخل فيه الخبر، والمفعول (أو ما يقوم مقامهما) وهي النَّواة. وتلحق بهذه النَّواة مواضع للعناصر المُخصِّصة (خ) (الحال، والتّمييز والمفاعيل الأخرى). ويرمز إلى هذه العناصر بالصّيغة الآتية:

بناء وصل

[(ع ← م1) ± م2] ± خ

ويُرْمَز الرّمز (ع) للعامل، والرّمز (م1) للمعمول الأوّل، والرّمز (م2) للمعمول الثّاني، والرّمز (خ) للمخصّصات الّتي قد ترد متّصلة بالبناء، أمّا الرَّمز (±) الّذي داخل المعقوفين فيشير إلى المفعول باعتباره معمولا ثانيا، قد يرد عنصرا أساسا في هذا البناء، وقد لا يرد في حال ما إذا كان الفعل لازما فعندها لا يتجاوز عمل العامل المعمول الأوّل (الفاعل). أمّا الرَّمز (±) الّذي خارج المعقوفين فيرمز إلى علاقة الوصل الّتي تربط بين هذا البناء (النّواة) والمخصّصات؛ وهو يشير إلى إمكانية وصلها وإمكانية حذفها، لأن ما يربطها بالنواة هي علاقة وصل لا علاقة بناء.

وتوضّح العبارة أنّ الوحدات الدّاخلة ضمن حدود المعقوفين، هما اللّفظتان المبنيّتان إلى جانب العامل، بحيث يشكل العامل والمعمول الأوّل الدّاخلين ضمن حدود القوسين زوجا مرتّبا، والمعمول الثّاني اللّفظة المبنيّة الّتي لها إمكانية التّقدم على العامل والمعمول الأوّل، إلا في حالة جمود العامل. ويُعَدُّ

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص38.

هذا البناء نواةً بالنّسبة لما يتّصل به من زيادات مخصّصة لظروف الخبر الّذي يتضمّنه البناء، وتشمل هذه الزّيادات جميع المنصوبات الأخرى دون المفعول به، بما فيها المفعول المطلق، والمفعول فيه والمفعول لأجله، والمفعول معه، والحال، والتّمييز، والاستثناء، وتشمل الجار والمجرور. والتي يربط كلاّ منها بالنّواة علاقة وصل لا علاقة بناء؛ لإمكانية حذفها دون أنْ يزول معنى البناء.

9- التّصدير: يُعَدُّ مفهوم التَّصدير كذلك من المفاهيم الأساسيّة التي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مستوى من مستويات اللّفظ، أكبرُ من البناء الحاصل بين الألفاظ، وهو ما يُسمَّى "بمستوى التّصدير وما فوق العامل؛ لأنّ هناك أدوات تدخل على العامل، ومعموليه والمخصّصات (ع، م، خ) ويعني هذا أنّ هناك موضعا آخر يتجاوز هذه المواضع. وقد لا حظوا أنّ لهذه الموضع الصّدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات (المُسمَّاة بحروف الابتداء) عوامل تُوجَد في مستوى أعلى؛ إذ إنّها تتحكّم في كلّ ما يُوجَد تحتها، ولا يكون لها بالضّرورة عمل على ما تدخل عليه."[1] وهذه الأدوات هي ما عُرِف عنها في النّحو العربيّ، بالحروف الّتي لها الصّدارة في الكلام، أو الحروف الّتي تمنع أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأن تكون بين العامل ومعموليه، فيُعلَّق عمل العامل، نحو توسّطها بين ظنّ ومعمولاتها في نحو قولك:

- ظَنَنْتَ أزيدُ مسافرٌ أم عليٌّ؟

- زيدٌ هل أتى؟

ويعدُّ حرف الاستفهام مُعلِّقا؛ لتوسطه بين العامل ومعموله "لأنَّ المُعلِّق يجب كَوْنُه في صدر جملة."[2] وإذا لم يتصدَّر الجملة كان ممّن يُعلِّق عمل العامل، إذا وقع بين العامل وأحد معمولاته.

ويأتي في جملة هذه المعلِّقات الّتي لها الصّدارة في الكلام "لام الابتداء، ولام القسم، وحرف من حروف النّفي الثّلاثة (ما، إنْ، لا) دون غيرها، الاستفهام، و(كم) الخبريّة، و(إنّ وأخواتها) ما عدا (أنّ) مفتوحة الهمزة فليس لها الصّدارة."[3] وتأخذ هذه الحروف موضع الصّدارة المُطلَقة؛ لكونها ممّا لا يُمكِن

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدّة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ص386-387.

[2]- نجم الدّين محمد بن الحسن الرّضيّ الإستراباذيّ، شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط. طرابلس: 1987، جامعة قاريونس، ج3، ص63.

[3]- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ط15. القاهرة: دت، دار المعارف، ج2، ص30-34.

أنْ يكون قبل موضعها شيء من الكلام، فإذا سُبِق مَوضِعها بشيء منه، عُدَّ موضوعا في موضع ابتداء وخرج عن كونه معمولا لغير الابتداء.

10- الباب: يُعَدُّ مفهوم الباب من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيرها عن الطّريقة المعتمدة في التّصنيف النّحويّ عند النّحاة، في تصنيفهم للّفظ على اختلاف مستوياته بين الكلمة واللّفظة والتّركيب، تحت مبحث واحد يُطْلَق عليه **الباب النّحويّ**، وهو يقوم بدوره على **مبدأ التّكافؤ**، الّذي يجمع بين كلّ مستوى من مستويات اللّفظ تحت باب واحد، يُعبِّر في النّظريّة الخليليّة الحديثة عن "مجموعة من العناصر، تنتمي إلى فئة أو صنف، وتجمعهما بنية واحدة."[1] ويتجاوز هذا النّوع من التّصنيف الذي عُرِف عن النّحاة بما يُسمَّى بالباب، في قيامه على مفهوم التّكافؤ، التّصنيفَ بالجنس والفصل الّذي عُرِف عن أصحاب النّزعة الأرسطيّة، وذلك لأنّ النّحو العربيّ "لا يكتفي بعمليّة الاشتمال؛ بل يتجاوزها بإجراء الشّيء على الشّيء، أو حمل العنصر على الآخر، فهو لا يكتفي بالجنس الّذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات؛ بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النّحاة؛ أي بجعل العلاقة مُباشَرة بين العناصر الّتي توجد بين مجموعتين على الأقلّ؛ لاستنباط البنية الّتي تجمعها جميعا."[2] ويعني ذلك أنّ التّصنيف بالباب كما عُرِف عند النّحاة أعمّ وأشمل من التّصنيف بالجنس والفصل؛ لأنّ التّصنيف بالباب يعتمد التّكافؤ التّامّ أساسا للتّصنيف، ولا يعتمد الجنس أو الفصل الّذي يكتفي بالاشتراك في صفة أو عدّة صفات يمكن أن تجمع بينها تحت جنس أو فصل واحد.

ومن أمثلة هذا التّصنيف بالباب عند النّحاة، ما يجمع في مستوى الكلمة من اللّفظ، بين بعض الكلم الّتي تحقّق التّكافؤ التّامّ في بنيتها، فجُمِعَت تحت باب (فَعَلَ) على نحو ما توضّحه التّرسيمة الآتية:[3]

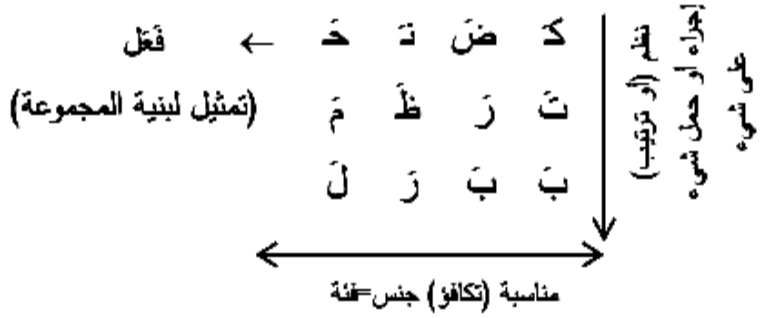

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح "منطق النّحو العربيّ والعلاج الحاسوبيّ للّغات" نقلا عن: صالح بلعيد، مقالات لغويّة ص43.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص22.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص22.

ويوضّح هذا المثال الّذي يجمع بعض الكلم تحت باب (فَعَلَ) أنَّ ما يجمع بينها تحت هذا الباب ليس عدد الحروف في كلٍّ منها وحده، وإنّما التّكافؤ الحاصل بين حروفها؛ من حيث "الكيف والكمّ، والكمّ هنا هو العُدَّة مع التّرتيب، بمراعاة كلّ شيء في موضعه."[1] فالتّكافؤ الحاصل بينها من حيث الكيف يتثّمل في مجيء كلٍّ منها موافقا في ترتيب حروفه، وحركاته، وسكناته لهذا الباب الذي جُمِعَت تحته. أمّا التّكافؤ الحاصل بينها من حيث الكمّ، فيتثّمل في مجيء كلٍّ منها موافقا في عدد حروفه لهذا الباب الذي جُمِعَت فيه كذلك.

وينطبق مفهوم الباب على هذا الأساس على اللّفظ في جميع مستوياته، بدءا بالكلمة، فاللّفظة فالتّركيب، فمثال الباب في مستوى الكلمة: باب (إنّ وأخواتها) وباب (كان وأخواتها) وباب (ظنّ وأخواتها) والّتي يجمع كلا منها تحت باب واحد، تكافؤها في العمل إلى جانب صفة الحرفيّة أو الفعليّة. أما مثال الباب في مستوى اللّفظة فباب المبتدأ، وباب الخبر، وباب الفاعل، وباب المفعول، وباب التّمييز، وباب الإضافة، وباب النّعت... إلخ، والتي يضمّ كلّ منها الأسماء التي يجمع بينها تكافؤ في وظيفتها النّحويّة إلى جانب طبيعتها الاسميّة. وأمّا مثال الباب في مستوى التّراكيب، فباب التّنازع، وباب الاشتغال، وباب التّعليق... إلخ. والّتي يضم كلاّ منها التّراكيب المتكافئة في بنائها.

تطبيق:

س1- لماذا اعتمدت النّظريّة الخليليّة الحديثة اللّفظَ أساسا للتّحليل اللّسانيّ، لا المعنى؟

س2- تنقسم اللّفظة الاسميّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، حسب تمكّنها وعدم تمكّنها من الزّيادة يمينا ويسارا إلى ثلاثة أقسام، اذكرها ممثّلا لكلٍّ منها؟

س3- اذكر العلاقة الّتي تجمع بين مختلف عناصر المستويات الثّلاثة من اللّفظ بما فيها الكلمة واللّفظة، والتّركيب، مع التّمثيل؟

س4- بيّن ما يميّز مفهوم المثال في المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، عن مفهوم المثال في ما يندرج تحته من مستويات، بما فيها الكلمة واللّفظة، مع التّمثيل؟

س5- حلّل قول الشّاعر وفقا لمستويات التّحليل اللسانيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، مبيّنا فيه عدد الكلمات، واللّفظات، والتّراكيب؟

أحسِنْ إلى النّاس تستعبدْ قلوبهم

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص23.